



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2001م - العدد: 07

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 27 شعبان 1422هـ
الموافق 13 نوفمبر 2001م (صباحا)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 28 رمضان 1422 هـ

الموافق 13 ديسمبر 2001م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السابعة: ص 03

■ أسئلة شفوية.

■ عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

■ رد السيد ممثل الحكومة.

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 27 شعبان 1422هـ
الموافق 13 نوفمبر 2001م (صباحاً)

السيد صالح بوتلحيق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي، زميلاتي، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. كنت قد طرحت سؤالين يوم 14 ماي من هذه السنة، وسحبت سؤالاً في المرة الماضية وقد لامني بعض الزملاء، لكن اليوم سأطرح سؤالاً لمزيد من الفائدة للجميع.

السيد الوزير، السادة الحضور، أنا عضو في هذا المجلس وأمثل التجمع الوطني الديمقراطي بولاية البليدة، وقبل التجمع الوطني الديمقراطي كنا عملنا جاهدين في هذه الولاية سواء عام 1995 في ترشيحات السيد اليمين زروال رئيس الجمهورية أو في الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية. ولم نكن في يوم من الأيام، ضد برنامج الحكومة أو ضد سياستها وكان هدفنا في هذا المجلس أن يكون هناك تكامل بين ممثلي الأمة والسادة أعضاء الحكومة، وعليه فإن سؤالاً الذي استغرق ستة أشهر ليحصل على جواب أطرح بخصوصه سؤالاً قبلي، ما هو السبب؟ أرجو من السيد الوزير أن يعطيني توضيحات في هذا الميدان لأن مدينة البليدة لا تبعد عن العاصمة إلا بـ 50 كلم، والمعلومات ليس من الصعب الحصول عليها.

سؤالاً هو كالتالي: بناء على المادة 134 من الدستور والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة ونظراً للتجاوزات الخطيرة في تطبيق القانون فيما يخص توزيع 14 هكتارا الموجودة في منطقة خزرونة ببلدية بني مراد ولاية البليدة، والتي تم التطرق إليها على مستوى المجلس

الرئاسة: محمد الشريف مساعدي، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: – السيد شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة. – السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. – السيد دحو ولد قابلية، وزير منتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، مكلف بالجماعات المحلية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والعشرين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، كما أرحب بممثلي الصحافة الوطنية. يقتضي جدول أعمالنا طرح أسئلة شفوية وعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

نشرع في البند الأول المتعلق بطرح الأسئلة الشفوية وأحيل الكلمة إلى السيد صالح بوتلحيق، عضو مجلس الأمة ل طرح سؤاله الشفوي على السيد دحو ولد قابلية، وزير منتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، مكلف بالجماعات المحلية، فليتفضل.

(7) فندق فخم،
 (8) مركز أعمال،
 (9) العديد من المحلات التجارية والمكاتب والخدمات في الطوابق السفلى للعمارات. ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا المشروع، إنصب اهتمام المصالح التقنية المحلية على إيجاد متعهد أو مستثمر وطني أو أجنبي بحوزته موارد مالية بمستوى هذا الإنجاز ولديه المؤهلات اللازمة للتكفل بالبرنامج المذكور آنفا بكامله. إن هذا الانشغال المتمثل في البحث عن مصادر مالية معتبرة تضمن تمويل المشروع قد دفع بالمسؤولين المحليين إلى ترغيب مستثمرين من جنسيات مختلفة كاليمن، تركيا، إسبانيا، الكويت وكوريا إلى الاستثمار في هذا المشروع، إلا أن الاتصالات مع هذه الأطراف لم تأت بنتيجة. إن عدم الاهتمام الذي أبداه المستثمرون الأجانب الذين تم الاتصال بهم قد دفع بنفس هذه المصالح إلى الأخذ بعين الاعتبار الاقتراح الذي تقدم به بتاريخ 20 أوت 2000 مستثمر جزائري يمثل تجمعا لمؤسسات خاصة (Algerie-cars) وتبعاً لذلك تم عرض هذا الترشيح على مجلس إدارة الوكالة العقارية المحلية بتاريخ 10 سبتمبر 2000، حيث تمت دراسته والموافقة عليه، والنتيجة التي توصل إليها هذا الاجتماع هي موافقة هذا المستثمر الجزائري على كل البنود الواردة في دفتر الشروط بما في ذلك التكفل بأشغال التهيئة وإنجاز مرافق عمومية واردة ضمن المشروع توضع تحت تصرف بلدية بني مراد عند انتهاء الأشغال بها. بعد المحادثات الإيجابية التي جرت بين الوكالة العقارية والمستثمر تم التوقيع على دفتر الشروط والمصادقة على قرار إعداد عقد امتياز لصالح المستثمر بتاريخ 31 أكتوبر 2000 تبعه دفع حصة أولى تقدر بـ 20% من سعر الامتياز طبقاً لجدول زمني تدفع فيه نسبة 10% لكل ثلاثة أشهر على مدى 24 شهراً. وزيادة على كل هذه الشروط فإن الوكالة العقارية قد حرصت كل الحرص على توفير كل

الشعبي الوطني وتناولتها الصحافة الوطنية. ونظراً لما أحدثته هذه القضية من استياء لدى الرأي العام للولاية والمساحات الكبيرة بمصادقية مؤسسات الدولة خاصة والبلاد تمر بوضع سياسي واجتماعي صعب، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي: ما هي الإجراءات التي قمتم بها لتسليط الضوء على كيفية التنازل عن هذه الأرض ومتابعة المتورطين؟ تقبلوا سيادة الوزير فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: أشكر السيد صالح بوتلحيق وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب للرد فليفضل مشكوراً.

السيد دحو ولد قابلية، الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، إن قطعة الأرض التي تتربع على مساحة 14 هكتاراً بمنطقة خزرونة ببلدية بني مراد موضوع السؤال الذي تفضل به السيد عضو مجلس الأمة تعتبر جزءاً من برنامج تهيئة وتعمير يقع على عقار تقدر مساحته بـ 80 هكتاراً، وهي موجهة لاحتواء مركز حضري متكامل ببلدية بني مراد بمحاذاة الطريق الوطني رقم 01 على المدخل الشمالي لمدينة البليدة.

كان هذا المشروع موضوع مسابقة لأحسن المخططات الهندسية نظمتها مديرية التعمير والبناء والوكالة العقارية للبلدية بمساهمة معهد الهندسة المعمارية لجامعة البليدة، بناء على دفتر شروط يحتوي على المشاريع التالية:

- (1) 1500 وحدة سكنية جماعية ونصف جماعية،
- (2) مدرسة ابتدائية،
- (3) إكمالية،
- (4) عيادة طبية،
- (5) مركز ثقافي،
- (6) روضة للأطفال،

كان واجبها أن تهيب الأرض وتبيعها وهذا الخرق الأول للقانون.

ثالثاً، إن الوكالة العقارية لم تقم بتهيئة الأرض طبقاً لاتفاق ودفتري الشروط مع مديرية أملاك الدولة عندما اشترت هذه الأرض بـ 300 دج وباعتها كما هي بـ 3000 دج وهذا خرق ثان لدفتري الشروط والقانون، فهي عملت على استغلال هذه الأرض وبيعها، ونستطيع أن نقول مضاربة، لأنها لم تقم بأي جهد ولم تقم بأية تهيئة بل ضاربت فيها فاشترتها بـ 300 دج وباعتها بـ 3000 دج!

رابعاً: إن العقد الذي ينص على الإنجاز بعد 18 شهراً لحد الآن لم يتم نسبة 20% في التهيئة فقط! وحتى أعمال التهيئة التقنية لم تشرف عليها مصالح الدولة لمعرفة كيفية هذه القنوات وصرف المياه لأنها ستكلف عندما تنتهي مشاكل كثيرة لهذه البلدية وللدولة لعدم مراقبتها. كذلك أن المستفيد من هذه الأرض لم يوف بالتزاماته المالية مما حتم على الإدارة إنذاره. خامساً: إن السعر الحقيقي بتلك المنطقة حسب دراسة أجرتها مديرية أملاك الدولة في جويلية 2000 هو ما بين 10.000 و20.000 دج، والدراسة موجودة. سادساً: المشاريع المسجلة في العقد والتي تكلمت عنها سيدي الوزير سواء مدرستين ابتدائيتين ومتوسطة ومركز تجاري ليست ذات أولوية بالنسبة للمواطنين ولم تستشر فيها مصالح التربية لأن على بعد ذلك المكان توجد ثانوية وتوجد ثانوية أخرى مبرمجة في المحيط العمراني الجديد وتوجد مدرسة فتحت أبوابها في هذه السنة.

إن هذه المشاريع أستطيع أن أقول إنها وهمية وإنما وضعت فقط من أجل أمور لا مجال لذكرها. يوجد بمصالح الولاية أكثر من 1000 طلب استثمار وحجة الولاية في هذا المجال أنه لا توجد أراض من أجل الاستثمار، فكيف يمنح لشخص واحد 142000م²؟! وقد كانت هناك عدة اقتراحات لتجزئة هذه الأرض وتقديمها...

الضمانات اللازمة من أجل إتمام هذا المشروع كما هو منصوص عليه في دفتري الشروط.

أما اختيار مستثمر واحد لإنجاز هذا المشروع فكان الهدف منه هو الحفاظ على النسق العمراني المشروع وتفادي تدخل عدة متعاملين، الشيء الذي قد يؤدي إلى خلق مشكل التهيئة العامة للشبكات كما أن الغرض منه كذلك هو القضاء على المضاربة في العقار التي قد تؤدي إلى تجميد المشروع.

أما فيما يخص سعر المتر المربع المطبق في إطار هذا الامتياز والمقدر بـ 3000 دج للمتر المربع فإن هذا السعر يعكس السعر الحقيقي للمتر المربع دون تهيئة إضافة إلى ذلك فإن المستثمر قد التزم بتهيئة الموقع وإنجاز مرافق عمومية ستوضع تحت تصرف بلدية بني مراد على شكل إعادة الامتياز (rétrocession). ومن كل ما سبق يبدو من الواضح أن الوكالة العقارية المحلية قد حرصت على التعامل بكل شفافية واحترام التنظيم المعمول به في هذا المجال. أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على هذه الأجوبة، هل يريد صاحب السؤال تناول الكلمة؟ لك إذن خمس دقائق، تفضل.

السيد صالح بوتلحيق: شكراً سيدي الرئيس. شكراً للسيد الوزير، إلا أن هذا الجواب الذي قدم من طرف السيد الوزير غير كاف وينقصه كثير من الدقة والمعلومات.

أولاً، يعلم السيد الوزير أنني أعرف جيداً هذه الولاية وأعرف جزءاً من مشاكلها.

لم تقم مصالح الولاية بتقديم أي مناقصة وطنية أو دولية بل كل ما في الأمر أنها قامت بمسابقة في الهندسة المعمارية ولم تكن لها أي نتيجة في الميدان.

ثانياً، إن الوكالة العقارية ليست سلطة عمومية ومن ثم فلا يحق لها قانوناً منح حق الامتياز بل

إن المستفيد من هذا الامتياز الذي لا يوفي بكل إلتزاماته سوف يلغى هذا الامتياز.

فيما يخص سعر المتر المربع المقدر من طرف الوكالة بـ 3000 دج / م² غير مهية وهو يتكلم بأنه بالمقابل فإن الأراضي تباع بسعر يتراوح ما بين 10.000 و 12.000 دج / م²، يمكن أن يكون هذا الشيء موجودا ولكن لا ننسى بأن في الإلتزامات هناك إعادة الامتياز (rétrocession) لكل الأجهزة ذات الطابع العمومي مثل الإكاملية والمدارس وغيرها من الإنجازات ذات الطابع العمومي، إذن هذا يرجع بالفائدة على البلدية.

ثم يقول بأن هناك مشاريع أخرى ومستثمرين آخرين في حاجة إلى أراض للاستثمار، طبعاً هذه قطعة من بين 80 هكتاراً موضوعاً للإنجاز وتحقيق مشاريع أخرى ويمكن دراسة هذه الاستثمارات الأخرى والمشاريع الأخرى المقدمة لمصالح الولاية ثم تدرس ونحن نتابع هذه العملية.

فيما يخص البيع بالمزايدة، كذلك في قانون المالية لسنة 1997 وأظن المادة 151، يسمح في حالات خاصة البيع إذا كان الأسلوب العام المتبع هو البيع بالمزايدة، هناك إمكانيات تسمح بالبيع (de gré à gré). هذه هي بعض الإجابات الأولية التي أقدمها ونبقى تحت التصرف إذا أراد الأخ العضو طرح استفسارات أخرى، فيمكننا أن نلتقي ونتكلم فيها. وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً. إذن... نعم؟

السيد صالح بوتلحيق: لتصحيح التاريخ، قانون المالية لسنة 1998 وليس 1997 في مادته 51، أقول إنه يوجد استثناء للبيع بالتراضي لكن بعد صدور القوانين التنظيمية، والقوانين التنظيمية لم تصدر لحد الآن...

السيد الرئيس: أرجوك! لا يمكن أن يكون هناك تعليق، إنتهى، طرحت سؤالك والوزير أجاب، تدخلت ثانية فأجاب ثانية وأنهينا، فإذا

السيد الرئيس: لقد انتهت دقائقك الخمس، ماذا؟ هل نعطيك دقيقة للخلاصة؟ طيب! أضيفوا له دقيقة للخلاصة، تفضل.

السيد صالح بوتلحيق: سيدي الرئيس، أطلب منك دقيقتين. عندما ندرس المذكرة رقم 1479 المؤرخة في 28/03/2000 والمذكرة رقم 3657 الصادرة عن مديرية الأملاك الوطنية والتي تمنع التنازل أو حق الامتياز إلا عن طريق المزايدة، فكيف تمنح هذه الأراضي بدون المرور على المزاد العلني؟ السيد الوزير، إن هذه نقطة من بين النقاط الكثيرة التي تعيشها ولاية البلدية في مجال العقار، وأنا كنت أتمنى لو التقينا في مكان ما حتى يقدم لك الملف كاملاً من أجل الاطلاع عليه ومعرفة خلفياته. ونظراً لأن السيد الرئيس لم يمنحنا الوقت الكافي فإني أتوقف هنا، شكراً.

السيد الرئيس: شكراً، هل يريد السيد الوزير التعقيب؟ لك عشر دقائق.

السيد الوزير المنتدب: سيدي الرئيس، سيدي عضو المجلس، فيما يخص الجواب على مداخلة السيد العضو، بودي أن أقول فيما يخص الأجوبة على الأسئلة الإضافية التي طرحها: أولاً فيما يخص تأهيل الوكالة العقارية، هل هي مؤهلة لبيع أراض غير مهية أو مهية؟ فهي لها هذه الصلاحية ولها هذه الحرية وتتصرف بتقديم الامتياز سواء على الأراضي المهية أو غير المهية، إذن إذا كان لمستثمر أن يقوم بعمليات التهيئة تحت رقابة السلطات التقنية، المصالح التقنية المختصة، فهذا الشيء ممكن. فيما يخص رزنامة العمل، والأخ يقول بأن المستثمر لا يتجاوب التزامه فيما يخص برمجة الأشغال، إذن فهو يعترف بنفسه بأن هناك إنذار قدّم له، والولاية وهذه المصالح تتابع الرد على هذا الإنذار. فيما يخص الإلتزامات المالية فهناك شرط، أي مادة تحتوي على شرط في دفتر الشروط، إذ

السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا للسيد الرئيس المحترم، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن زميلي وزير الأشغال العمومية الذي يوجد في مهمة خارج العاصمة بإحدى ولايات الغرب الجزائري نتيجة للأوضاع التي تعرفها البلاد.

إذن يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عنه وأجيب السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فقد تفضل السيد محمد بوشكير بطرح سؤال شفوي يتعلق بحالة الطريق الولائي رقم 118 الرابط بين ولايتي البلدية والجزائر الذي لم يعرف أعمال التوسعة والصيانة منذ السبعينات والذي هو في حالة متدهورة أدت إلى وقوع العديد من الحوادث المؤلمة، ويتساءل السيد عضو مجلس الأمة المحترم حول الإجراءات الواجب اتخاذها لصيانتته وتوسعته.

وفي صدد الإجابة على هذا السؤال يود السيد وزير الأشغال العمومية أن يؤكد على أن هذا الطريق الولائي رقم 118 الرابط بين مفتاح والجزائر العاصمة يعتبر فعلا محورا هاما إذ يربط بين منطقتين صناعيتين هامتين وهما مفتاح بولاية البلدية من جهة ووادي السمار بولاية الجزائر العاصمة من جهة أخرى. وهو يعرف أيضا حركة مرور كثيفة وخاصة الشاحنات والسيارات ذات الوزن الثقيل.

وتجدر الإشارة إلى أن المقطع الموجود داخل تراب ولاية البلدية يبلغ طوله 04 كلم و180م، أما مقطع ولاية الجزائر فيبلغ طوله 07 كلم و250م.

فبالنسبة لمقطع ولاية البلدية فحالته رديئة على مسافة 02 كلم، وللتكفل به تم تسجيل عملية لصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية البلدية بمبلغ 20.810.000 دج لتدعيمه وصيانتته وذلك في إطار الميزانية الأولية للتجهيز التابعة لولاية

أردت أن تعيد طرح سؤال آخر فأعده في فرصة قادمة. إذن، شكرا للجميع ومنتقل إلى السؤال الثاني وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوشكير، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير الأشغال العمومية فليتفضل.

السيد محمد بوشكير: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الوزراء، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

يطيب لي بهذه المناسبة أن أطرح سؤالاً شفويا على السيد الوزير.

يعرف الطريق الولائي رقم 118 الرابط بين «مفتاح والجزائر»، ازدحاما كبيرا وحركة مرور كثيفة لكونه يربط المنطقتين الصناعيتين الموجودتين بمنطقة مفتاح بالبلدية ووادي السمار بالجزائر. هذا الطريق الذي لم تتم توسعته وصيانتته منذ السبعينات شهد عدة حوادث خطيرة وجسيمة أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص وفي بعض الأحيان عائلات بأكملها خاصة في السنوات الأخيرة ونشير بأن جهة الطريق التي تدخل ضمن إقليم ولاية البلدية حوالي 4 كلم فإنه ستتم في الأيام القادمة توسعتها وصيانتها حسب المعلومات المستقاة من مصالح ولاية البلدية وتبقى الجهة التي تدخل ضمن إقليم ولاية الجزائر حوالي 10 كلم فإنه ليس لدينا أية معلومات بشأن صيانتته وتوسعته، لذلك نطلب من سيادتكم المحترمة إعلامنا بالإجراءات التي ستتخذونها من أجل صيانة وتوسعة هذا الطريق الهام والاستراتيجي والذي يبقى إلى يومنا هذا يشكل خطرا على حياة المواطنين، وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد محمد بوشكير، وأحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة للرد فليتفضل مشكورا.

وأخيراً أجدد شكري للسيد الوزير على الاهتمام والتوضيحات وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً، هل يريد السيد الوزير التعقيب؟

السيد الوزير: لا، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير. أتوجه بالشكر للسيد ممثل الحكومة وإلى السيدين عضوي المجلس.

ننتقل الآن إلى البند الثاني المتعلق بعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وأحيل الكلمة إلى السيد شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة، ممثل الحكومة لتقديم عرض عن نص هذا القانون فليتكلم مشكوراً.

السيد ممثل الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أحمد الله حمد الشاكرين وأفضل الصلاة وأكرم السلام على آخر المرسلين.

سيدي الرئيس، أشكر رئيس اللجنة وأعضاءها وأيضاً مقررهما على الرعاية الكريمة التي لقيتها عندما تعاملت مع هذه اللجنة، ولا يفوتني أيضاً أن أشكرهم لأنهم عالجوا ومحسوا وثنوا محتوى هذا القانون الذي لي الشرف أن أقدمه أمام أعضاء مجلس الأمة. وأود أيضاً أن أحييهم رأساً، رأساً، شخصاً شخصاً.

سيدي الرئيس، العالم المعاصر الآن هو في حالة مخاض ولقد وصل حجم الاقتصاد الدولي هذا إلى حجم لم يُعهد في تاريخ البشرية بحيث إن حجم الاقتصاد هذا ارتفع بأربع مرات منذ 1950، بحيث إن مئات الشركات من طراز (FORD) و (SHELL) و (General MOTORS) تحتكر 1100 مليار دولار، وهذا رقم يناهز الناتج الداخلي لفرنسا وبلجيكا.

البلدية؛ وتم اختيار مؤسسة الإنجاز إثر الإعلان عن مناقصة وطنية وسيشرع في تجسيد الأشغال خلال الأيام المقبلة وقد بدئ في الأشغال الآن.

أما بالنسبة لمقطع ولاية الجزائر الذي هو أيضاً في حالة رديئة، فإن مديرية الأشغال العمومية ما انفكت تقترحه في ولاية الجزائر كل سنة على المجلس الولائي وذلك منذ ثلاث سنوات أي منذ سنة 1998 بغية تسجيل عملية دعم وصيانة بشأنه وقد حدد المبلغ وقدر بـ 33.000.000 دج ولكن لم يدرج ضمن أولويات الولاية.

ونظراً لهذه الوضعية ونظراً لأهمية الطريق ونظراً لكثافة المرور به كما أسلفنا أعطيت تعليمات لمديرية الأشغال العمومية لولاية الجزائر من أجل اقتراحه مرة أخرى وتسجيل عملية بشأنه في إطار الميزانية الأولية لسنة 2002 مع الحرص على إعطائها الطابع الاستعجالي واتخاذ كافة التدابير اللازمة للقيام فوراً بالإصلاحات الضرورية في إطار حملة الصيانة الخاصة بالطرق الولائية للسنة الجارية.

شكراً لكم السيد الرئيس، شكراً لكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير. هل يريد صاحب السؤال تناول الكلمة؟ تفضل ولك خمس دقائق.

السيد محمد بوشكير: شكراً سيدي الرئيس، وأشكر السيد الوزير على التوضيحات القيمة التي قدمها وعلى الاهتمام الذي أبدته الوزارة المعنية لمعالجة موضوع السؤال.

وأؤكد بأن غرضنا من طرح السؤال كان من أجل لفت انتباه وزارة الأشغال العمومية إلى أهمية هذا الطريق من جهة والحد من المأساة والأخطار التي يتعرض لها المواطنون فيه من جهة أخرى وعليه فإن توسعة هذا الطريق وإعادة صيانتها ستخفف لا محالة من الحوادث وتدعم المنطقتين الصناعيتين اللتين يربطهما هذا الطريق.

على هذه التضامات الاجتماعية، إذ لا بد من مراعاة الانسجام الاجتماعي وهو العنصر الثاني. العنصر الثالث وهو ضرورة الحفاظ على ما يسمى بدوام التنمية هذه أو بما يسمى أيضا بالتنمية المستدامة حتى نستطيع أن نحفظ الموارد بالنسبة للأجيال المقبلة.

الجزائر لم تغيّر مبادئها الأساسية المبنية على التضامن، على العدالة الاجتماعية، على التوازنات الجهوية، والمبنية أيضا على الوحدة الوطنية، بل غيرت الإطار والأسلوب والأدوات التي تمرر هذه السياسة. إذن الغاية لم تتغير بل غيرنا الأسلوب والأدوات والإطار لمعالجة هذه السياسة.

لقد حضرنا على مستوى الحكومة تقريرا وطنيا سمي بتهيئة الجزائر لـ 2020. هذا المشروع ليس مشروعا تكنوقراطيا أو مشروعا فنيا تقنيا بل هو مشروع لمجتمع متجدد لا يخضع إلى حتمية مقدورة أو قدر محتوم بل يقر بمبادرة إرادوية متمدة تريد أن تضع ملامح الجزائر لـ 2020.

بطبيعة الحال نحن الآن أمام زمنيين اثنين أو أمام رهانين اثنين علينا أن نعالج المشاكل الأنية التي تطرق على أبوابنا، بصفة ظرفية حالية، أنية وعلينا أيضا أن نقوم بوضع استراتيجية أساسية لتصوير وسن ملامح الجزائر لـ 2020. وعلينا أن نكيّف ما بين الرؤيتين حتى نستطيع أن نضمن الحاضر ونجيء بأجوبة بالنسبة للطلبات المتصاعدة للمواطنين، وحتى أيضا أن نرسم النظرة والاستراتيجية بالنسبة للمستقبل.

السوق الذي انتهجناه كسياسة منذ بعض السنين فهو سيعطي مخاطر أكثر ويفتح مخاطر أكثر بالنسبة لإقليمنا وبالنسبة لتهيئته، لأن السوق سيدخل اختلالات لأنه يشجع أساسا على توجه الاستثمارات إلى المناطق التي هي أحسن جاذبية وأحسن جاذبية بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة للفاعلين ورؤوس الأموال ولهذا لا بد من إصلاح هذه التوجيهات وهذه الميول الجديدة وكل الاختلالات التي تتأتى من سوق

ولقد تباينت الهوة والفجوة بين العالمين أي عالم الأثرياء والأغنياء لأن لكل واحد من مواطني هذا القطب 5000 دولار لكل ساكن في كل سنة في حين أن الضعفاء من جنوب هذه القارة - 70 دولة على العموم - لديهم دولار واحد في اليوم لكل ساكن. وفي هذا الجو العارم بالشمولية والعولمة برزت أهمية الإقليم، وأصبح من المؤكد الآن أن الإقليم له أهمية أكثر من التشريع لجلب وجذب ما يسمى بالاستثمارات والابتكارات والذكاءات. ولقد برزت قارات اقتصادية كما هو الآن في أوروبا أو في شمال أمريكا. والإقليم المتفتح والمنفتح، الإقليم الحركي هو الذي له قدرة للتكيف وجلب وجذب الاستثمارات والفضاءات والذكاءات كما قلت. هل حضرت الجزائر نفسها لهذه المنافسة؟ وهذه المعركة؟ هل حضرت إقليمها ومجالها وترابها؟ الجزائر تعيش بطبيعة الحال مرحلة تحول أكثر مما تعيش أزمة تتزامن هذه المرحلة التحولية مع نظام قديم على طريق الزوال ونمط اقتصادي لهثت أنفاسه وفترت.

العالم تغير أيضا والجزائر تغيرت وأي بلدية تشبه سابقتها وسالفتها من الستينات؟ ولا واحدة. هل تكيفت سياسة تهيئة الإقليم مع هذه المعطيات الجديدة على المستوى الدولي وعلى المستوى العالمي، نحن نقر أن تهيئة الإقليم بالأمس كانت سياسة اعتذارية بل أقول لم توجد سياسة في غياب سياسة لم تتجاوز الإعلان عن النية، تهيئة إقليمية بدون سلطة، بدون أموال، بدون أدوات ولا تصور، واليوم نستبشر بصحة في إطار تهيئة الإقليم في إطار مفهوم جديد، في إطار ما يسمى بالحكم الراشد.

لقد انتشر منذ بعض السنوات مفهوم جديد للتنمية، ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تركز أساسا على ثلاثة عناصر: على انتعاش اقتصادي قوي وهو الوقود والمحرك بالنسبة لهذا الاقتصاد، يرتكز أيضا أساسا على بعد اجتماعي لأن الدولة هي الضابط وهي المنتجة بالنسبة للتوازنات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي وهي الحارص

ولكل إقليم خصوصيته، وللإقليم الجزائري بطبيعة الحال خصوصيات عدة معروفة، خصوصيات ناجمة على تموقعنا الجغرافي وخصوصيات راجعة إلى العلاقات التي مارسناها منذ قرون وقرون مع إقليمنا وترابنا ومجالنا.

نعم بموجب التموقع الطبيعي للجزائر الراجع إلى المناخ الجاف وشبه الجاف لأننا ننطلق من مناخ متوسطي إلى مناخ جاف أو شبه جاف إلى المنطقة المدارية هذه والمناخ المتوسطي لا يتعدى 50 كلم.

وهذا يؤثر أساسا على الموارد الأساسية، من موارد مائية وموارد راجعة للتربة وموارد راجعة للتنوع الإحيائي أو البيولوجي، هذا هو حظنا بموجب تموقعنا في هذه المنطقة وينجر عن هذا موارد طبيعية محدودة هشة، سيئة التوزيع من الناحية الإقليمية، قليلة الحظ من الرعاية من طرفنا، وخير دليل على هذا هي قضية الماء لقد تخطت الجزائر عتبة الندرة، بحيث إن المعدل الدولي الذي اعتبر من طرف المؤسسات المختصة في هذا الميدان هي 1000م³ لكل مواطن في السنة والجزائر قد تخطت هذه العتبة بحيث لم يكن لدينا إلا قسط ضعيف جدا 380م³ لكل جزائري ونحن على أبواب كرب مائي أي ما يسمى باللغة الفرنسية (Un stress hydrique) هو يخطر ويلوح ويضرب على أبوابنا، لأن الصراع اليوم قائم في هذا الميدان ما بين الموارد والحاجيات، الصراع قائم ما بين حاجيات الفلاحة، حاجيات الصناعة وحاجيات المدن والصراع الثالث قائم أيضا ما بين توزيع المياه ما بين المناطق في حين أن المنطقة الغربية لها أراض فلاحية فسيحة وشاسعة ولكنها في نفس الأوان تعرف ندرة في المياه وبالعكس في المنطقة الشرقية أراض ضعيفة جدا، قليلة، نادرة، في حين أن المياه موجودة بكثرة، إذن الصراع الثالث هو صراع ما بين توزيع المياه بين الأقاليم الغربية والشرقية والوسطى وبين الشمال والجنوب، ونحن الآن على أبواب أزمة خانقة وأمام سيناريو هان اثنان،

غير متحكم فيه، غير منتظم. ما هو واقع الحال؟ وما هو واقع المجال؟ وما هو واقع الإقليم على المستوى الوطني؟

لقد قمنا كما تفضلنا به بمعاينة وجرد وفحص ووصف لحال المجال، لأن الإقليم وهذا اتضح بقوة يعرف تباينا متفاوتا، يعرف اختلالات كبرى وفوارق خطيرة ما بين الشمال والجنوب، إقليم مختل على حساب الشريط الساحلي، إقليم يعاني من جراح وآثار عدة تهدد الانسجام والوحدة الوطنية، وإذا استمرت الحالة وإذا إستمر الحال فنحن على أبواب تفكك وتمزق وإلى الذهاب إلى حضيض لارجعة منه.

وإذا عاينا عن طريق القمر الاصطناعي الجزائر نرى ونلاحظ بأن هناك خطا أبيض ساطعا، فإذا رأينا عن طريق القمر الاصطناعي الجزائر أثناء الليل طبعا نرى أن الجزائر تقتصر على خط أبيض ثم بعد هذا الخط نلاحظ أن هناك فراغا، هناك فجوة سوداء، هناك ثغرة سوداء وهذا يبين بقوة أن هناك تباينا ما بين الشمال المتسحل والمتمدن أكثر وما يسمى بالفراغ الوطني أي الجزائر العميقة.

إذن الإقليم يتخبط ما بين فراغ واكتظاظ قد يهدد كما قلت الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية. إذن كان من الواجب على الحكومة أن تأتي بجواب وتصور واستراتيجية لاستعداد ومعالجة هذه التباينات وهذه الاختلالات التي تحوم على أبوابنا كما قلت، لأن الإقليم ليس بجامد، لأن الإقليم ليس بسكوني، لأن الإقليم يتحرك وكل شيء يمر على الإقليم، كل شيء أي: الطرق، الشبكات المتعددة من طاقات وكهرباء وغاز ومن... ومن... ومن. وأيضا السكان والإسكان وأيضا كل ما هو يمس بحركية هذا الإقليم. الإقليم يحتضن على سطحه بطبيعة الحال ما يسمى بالسكان والإسكان والمدن والنشاطات وأيضا يحتضن في جوفه الطاقات من ماء ومحاجر ومناجم وموارد إلى غير ذلك، هذا هو ما يسمى بمحتوى الإقليم.

تعرف أيضا نموا ديموغرافيا هائلا بحيث إذا كان في الشمال النمو الديمغرافي بمعدل 02.1% ففي جنوب البلاد وفي الهضاب هذا المعدل يصل إلى 04 و 05% وهذا راجع إلى سوء التأطير من الناحية التربوية، أيضا سوء التأطير الاجتماعي وضعف المنشآت العلاجية والمستشفيات والمصحات والعيادات.. إلى غير ذلك، إذن هناك دوافع اجتماعية تؤدي إلى الفوارق ما بين الشمال والجنوب.

ولكن رغم هذا، فإن الفارق ما بين الشمال والهضاب العليا والجنوب يزداد سنة بعد سنة، فمثلا في 1987 الفارق ما بين التل والهضاب العليا كان بمعدل 09.5 مليون ساكنا، الآن المعدل أو الفارق في سنة 2000 ما بين التل والهضاب هو 11 مليوناً!

إذن الهوة، الفجوة، الفارق ما بين الشمال والهضاب العليا اتسع رغم الوتيرة القوية للنمو الديمغرافي المعروف في الهضاب العليا، إذن هناك تسحيل أكثر، هناك تمدين أكثر بالنسبة لإقليمنا وهذا ما يزيد في تفكك الانسجام الإقليمي والانسجام الاجتماعي والترابي بالنسبة لإقليمنا. إذن هناك تكاثر السكان في فضاء يضيق بهم في الشمال وكل واحد منا يلاحظ هذا يوما بعد يوم، وتزايد السكان هذا يقترن بسمنة عمرانية وتمدين مفرط يؤشر بانفجار حضري وعمراني. رقم واحد، إذا سمحتم سيدي الرئيس، 35 مجمعا عمرانيا في 1962، 575 مجمعا عمرانيا في سنة 2000! وينجر عن هذا بطبيعة الحال عدة إنعكاسات سلبية منها مثلا انتشار وتعدد وتكاثر المدن التي تجفف أريافها ومحيطها، وهذا يؤدي إلى نتائج وآثار ومضار كثيرة ومعروفة أيضا، أضرار ومخاطر من الناحية الاجتماعية، وأضرار ومخاطر أيضا من الناحية النقدية ولا سبيل لتلاوة كل هذه الأضرار.

من ناحية النشاطات وأيضا الخدمات هناك 26 ألف وحدة صغيرة ومتوسطة و70% من هذه الوحدات موجودة في الشمال الوطني الذي يزيد من خطورة ومخاطر الحال.

إذا تركنا الأمور على حالها فنحن لا نستطيع أن نغطي الحاجيات المتزايدة بالنسبة للفلاحة، المدن وللصناعة، وإذا قمنا بإنشاء كل السدود وإذا قمنا باقتصاد المياه وبتخفيض معدل التسيب والتسرب في المياه من 50% المعدل الحالي إلى 40% فنستطيع أن ننقذ بصعوبة التوازنات ما بين الحاجيات وبين المورد هذا، إذن نحن على أبواب أزمة خانقة في هذا الميدان. وهذه الأزمة الخانقة في ميدان المياه تقترن بإهدار في التربة والأراضي وخير دليل على هذا هي الأرقام الآتية: سنة 1962 ← هكتار لكل جزائري من الأراضي الفلاحية.

سنة 1968 ← نصف هكتار لكل جزائري.

سنة 2000 ← 0.25 هكتار لكل جزائري

أي ربع هكتار.

وفي سنة 2020 من المنتظر أن هذا المعدل سينخفض أساسا وهذا راجع للانجراف الذي يضرب شمال الوطن ولكنه راجع إلى التصحر بحيث إننا ضيعنا 6 ملايين من الهكتارات في السهوب وفي المناطق الصحراوية ويعتبر 30% من الشمال الوطني مهددا أي منجرفا كما يقال.

هذه هي المعطيات الطبيعية ولكن لقد زاد الإنسان والبشر والمرء في تفاقم هذه الوضعية بموجب تكاثر السكان في الشمال والمناطق التلية، بموجب النشاطات والخدمات التي كلها صبت وفاضت وتدفقت على شمال هذا الوطن وخير دليل على هذا أن عدد السكان قد ارتفع من 9 ملايين إلى 30 مليون الآن وإلى 50 مليون في سنة 2020 وعدد السكان وهذا شيء معروف متوزع بصفة سيئة على كل الأقاليم بحيث مثلا 87% من مساحة الوطن لا تحتضن إلا 10% من السكان!! ولكن هذا الاعتدال في النمو الديمغرافي الذي عرفناه منذ سنوات والذي انطلق من 03.4% في الستينات إلى 02.1% في هذه الآونة، هو يؤشر باعتدال في النمو الديمغرافي ولكنه أيضا يخفي فوارق كثيرة ما بين الشمال والجنوب لأن الهضاب العليا وبعض المناطق في الصحراء

الرهان الأساسي في مدى جيل، نعم هذا رقم رمزي ولكن لا بد في مدى جيل بصفة إرادية أن نسترجع التوازنات الكبرى لإقليمنا وترابنا إذن في الاستراتيجية لا بد من قانون وهذا هو محتوى القانون الحالي الذي يرتب، ينظم، الذي يشجع ويمنع ويردع أيضا الإستثمارات والانتشارات على المستوى الإقليمي والوطني، لا بد أيضا من أدوات لتحفيز وتشجيع وتوجيه هذه الاستراتيجية.

لدينا سيدي الرئيس في إطار السياسات ستة محاور وهي بسرعة:

- 1- ترقية الإنسان،
- 2- ترقية الثروات الوطنية،
- 3- ترقية التشغيل لكي نجيب على تطلعات المواطنين الهائلة والمتصاعدة،
- 4- علينا أيضا أن نساوي الخطوط ما بين كل الأقاليم وكل المواطنين،
- 5- علينا أن نقوم بالتوزيع المناسب لثروات المدن على المستوى الوطني لنخفف الضغط على الشمال ولنرقي المناطق الهضبية والجنوب وبالأخص المناطق الجبلية والمرتفعات الجبلية التي محيت من تصورنا واستراتيجيتنا ومحيت تماما من ذاكرتنا. إذن علينا أن نقوي هذه المناطق الهشة حتى نخرج بتوازنات مقبولة.
- 6- علينا أيضا أن نتحكم في النمو الحضري والتمدين والمدن ونخفض من الضغوطات على هذه المجمعات العمرانية لأن تهيئة الإقليم:

- 1- تساهم في الوحدة الوطنية،
- 2- تندرج في إطار الدفاع الوطني فإذا كانت هناك مناطق في الجنوب ومناطق حدودية غير مستغلة بقوة من طرف الاستثمار والاقتصاد الوطني، فإن هذه الفضاءات تصبح مهددة بالإهمال والتسيب والتسرب،
- 3- وتهيئة الإقليم تشارك أيضا في تدعيم وتقوية السيادة الوطنية.

الخيار الأساسي الذي جاء في هذا القانون مبني أساسا على خيار منطقة الهضاب العليا كرهان نراهن عليه لانتشار بديل للشمال

إذن الإقليم على أبواب انفصام، على أبواب انكسار لأنه يعاني من ضغوطات مفرطة في الشمال، والعشرية المقبلة هي عشرية كل الأخطار لأن قدرات الحمولة بالنسبة للشمال أصبحت لا تطاق، قدرات الحمولة للشمال بمياهه، بغاباته، بتنوعه الإحيائي، بتزابه، بموارده المتعددة أصبح في حالة لا تطاق، ولهذا علينا أن نعاني من هذا النزيف، علينا أن نستعيد التوازنات الكبرى بالنسبة لهذا الإقليم. نحن الآن أمام سيناريو ذي حدين، سيناريو ذو نجدين وعلى شفا بركان، ولهذا أنا أريد أن أفتح السيناريو بجدية.

السيناريو الأول، إذا ألقينا الحبل على الغارب وهذا السيناريو هو المقبول غير المفضل، وإذا تركنا الأمور عفوية بصفة تلقائية تنمو كما نمت في العشرية والعشرية الفارطة، فنحن نمشي في طريق مسدود وغير مقبول ولكن إذا فضلنا السيناريو المرغوب فيه، إذا فضلنا السيناريو المفضل، الإداري، المستحب، المحبذ، وإذا قمنا بسن سياسة لاستعادة إقليمنا ولاسترجاع هذه التوازنات فهذا هو الرهان الكبير والاختيار الاستراتيجي الحقيقي بالنسبة لبلدنا.

إذن علينا أن نأخذ مأخذ الجد والمعالجة لسن استراتيجية بالنسبة لإقليمنا لنستبق الحال ولكي نسن كما قلت استراتيجية عليها أن تتوقع المستقبل بطبيعة الحال ولكن عليها أن تحضر لمحات الجزائر لسنة 2020، لأنه من الواجب على الدولة أن تسن التصور، أن تخرج بنظرة، أن تخرج باستراتيجية، أن تخرج بخيار متعمد إرادي مسؤول لكي نقوم ونسترجع ونستعيد الإقليم في العشرية المقبلة.

ما هي تهيئة الإقليم - بسرعة - سيدي الرئيس؟ تهيئة الإقليم مبنية على سياسة واستراتيجية، لقد وضعناها في تقرير يشمل 400 صفحة سمي وعنوانه «تهيئة الجزائر لـ 2020»، لمدة 20 سنة، لماذا 20 سنة؟ لأننا نؤمن ونقر أنه في مجال جيل وفي مدى جيل قد نستطيع أن نرجع التوازنات التي أخلت بإقليمنا ومجالنا وترابنا، هذا هو

وتشبيك الهضاب العليا والصحراء ونحدث المنشآت الموجودة الآن سواء كانت منشآت الذكاء أو منشآت مادية أو لا مادية.

علينا أيضا أن نحافظ بواسطة هذه الاستراتيجية على ما يسمى بالمساحات والفضاءات الهشة أي الساحل الذي وصلت حملته إلى مستوى لا يطاق.

علينا أيضا أن ندخل في استراتيجيتنا الحفاظ على المنحدرات والمرتفعات الجبلية التي غودرت من طرف سكانها ومن طرف أصحاب القرار أيضا.

علينا أن نعطي أهمية للسهوب وعلينا أن نعطي أهمية أكثر للجنوب الكبير.

إذن علينا أن نخرج من هذه المناطق بسياسة، هذه المناطق التي هي الآن محل أطماع وبالخصوص الساحل والتل والشمال، ولكن بالتوازي، علينا أيضا أن نسن سياسة للمدن لأن الجزائر سنة 2000م، وفي 2010م وفي 2020م سيصل مستوى عمرانها أو تدميرها أو تمدينها إلى نسبة 75% أي، ستصبح الجزائر عمرانية. إذن كل هذه الفضاءات يجب أن نعالجها بقوة ولا بد من سياسة خاصة بالمدينة وكل ما جرى في العاصمة في هذه الأيام الأخيرة يبين أننا نفتقر إلى سياسة المدينة، سياسة تنطلق من معاينة الشبكات، سياسة تمر على وضع تضامن اجتماعي داخل كل الأحياء المتواجدة بالمدينة، سياسة أيضا تعطي أهمية بالنسبة للأمن والأمان في مدننا. إذن الخروج بسياسة في إطار تهيئة الإقليم بالنسبة للمدينة (Une politique de la ville) حتى نتفادى الانفجارات، حتى نتفادى الانفصامات التي تخطر على أبوابنا منذ حين.

ولكن لا بد أن نعترف نحن كحكومة أن الدولة لم تصبح وحدها في الساحة، الدولة لا تستطيع أن تفعل كل شيء، فالكل من الدولة والدولة من الكل، هذه سياسة قد أكل وشرب عليها الدهر، ولهذا لا بد أن نقر أنه بقدر ما تكون الدولة متمركزة فهي تساهم في مركزة الاقتصاد

للإسكان والسكان، للخدمات والاستثمارات في آفاق 2020، ونراهن إلى غاية 2020 على انتشار وتحويل - طوعا وأقول طوعا وإرادويا - التحفيز الاقتصادي إلى مقدار مليونين وخمسمائة ألف مواطن خلال عشرين سنة إلى الهضاب العليا والجنوب، مليونان إلى الهضاب العليا وخمسمائة ألف إلى الجنوب والصحراء، وهذا يتطلب بطبيعة الحال خلق 50 ألف منصب شغل كل سنة في هذه المناطق وبناء 40 ألف سكني في إطار المخططات الوطنية بالنسبة لهذه المناطق لتعبئة حشود من الرواد وطلّاع شباب من الشمال إلى الجنوب، ولقد حضرنا هذه الاستراتيجية المتعددة الجوانب المبنية على تحفيز الفلاحة المبنية على تحفيز وتنشيط الهياكل القاعدية وعلى بناء مجتمعات عمرانية لامتناهات هذا الفئاض الآتي من الجنوب والهضاب وأيضا المتأتي من الشمال ومن التل ومن الساحل.

إذن نحن نريد أن نحضّر جغرافيا إرادية جديدة (Une nouvelle géographie de l'Algérie) ولكن تهيئة الإقليم بما أنها مرتبطة بالاقتصاد فلا بد أن تساير الإصلاحات الاقتصادية وأيضا الاجتماعية. وعليه فلا بد أن ننشئ الهياكل القاعدية لأنها هي التي تمرر الأفكار والبضائع والبشر، وقد صنفناها إلى ثلاثة أقسام:

الهياكل القاعدية المادية أي الطرق، شبكات المياه، الغاز، الكهرباء وهي التي تنظم وتهيكل وتقولب وتسقي الإقليم الوطني.

هياكل الذكاء أي الجامعات، مراكز البحث، المدارس الكبرى وهذا هيكل ثان لا بد أن نقويه وخاصة في الهضاب العليا والجنوب وهناك الهياكل المادية أي هياكل الاتصال والمواصلات التي أصبحت أيضا من المحفزات والمحرك الأساسي بالنسبة للأقاليم.

إذن علينا أن نسن استراتيجية مبنية على هذه الهياكل المادية اللامادية وهياكل الذكاء حتى نتدارك التأخر الذي عرفناه إذا ما قارنا أنفسنا بجيراننا حتى نحدث تشبيك الشمال وتماسكه

عن المساحات الهشة التي من الواجب علينا أن نحافظ عليها، هذا المخطط الوطني يحين ويحدث ويراجع كل خمس سنوات، هو مرسوم لعشرين سنة وكلكم تعلمون أن العالم يجري بسرعة وبالخصوص في عالم الاتصال والمواصلات التكنولوجيات إذن لا بد أن نحين ولا بد أن نحدث هذا القانون كل خمس سنوات وندخل فيه كل ما جرى في العالم أو كل ما نستشرف أنه يجري في بلادنا ووطننا.

هذا المخطط الوطني المرجعي يتولد عليه أيضا مخططات قطاعية بالنسبة لكل قطاعات الوطن ولقد صنفنا هذه القطاعات إلى سبع عشرة مخططا وطنيا لتفادي وتجنب وتحاشي العمل الظرفي والآني وضغوط اللوبيات وجماعات التفويض التي تريد بين الحين والآخر أنها تمركز جامعة هنا، وأنها تمركز مطارا هنا، وأنها تمركز ميناء هنا. نحن أردنا أن نخرج من الآني وندخل في تصور استراتيجي جديد، بمنظور جديد ولهذا لجأنا إلى هذه المخططات التوجيهية للبنية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وبعد الاستشارة الطويلة مع كل الوزارات والوكالات والفاعلين، حضرنا سبعة مخططات توجيهية:

– مخطط طرق ممر السيارة والسيد بلعياط على علم بهذا.

– مخطط السدود والتحويلات المائية.

– مخطط الموانئ وهو على علم به أيضا.

– مخطط المطارات.

وغير ذلك من المخططات التي من الواجب علينا أن نحضرها مثلا: المخطط التوجيهي للتكوين، المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط الوطني التوجيهي للرياضة والتجهيزات، المخطط التوجيهي للمناطق الطبيعية أي المحميات، لا بد أن نحددها بصفة دقيقة حتى نحميها ونحافظ عليها، وهذه السياسة، في أي إقليم سنأتي؟ في أي مجال؟ وفي أي فضاء؟ ولهذا لا بد من مجال امتدادي وفسح هذه السياسة، وهذا هو دور الناحية في تهيئة

وتسحيه ولهذا لا بد من إصلاح الدولة ضمينا وتحويل كل ما هو من الواجب أن نحوله إلى فضاءات جديدة حتى نخفف من سمنة الدولة ونصلح الدولة وفي إطار اللامركزية وحتى نحول هذه الصلاحيات إلى فضاءات جديدة من الجماعات المحلية وغيرها، إذن لا بد أن نسن شراكة جديدة مبنية على الاعتراف بالآخر أي بالجماعات المحلية، بالبلديات، بالولايات بفضاءات أخرى، بالجمعيات، بالمجتمع المدني، بالمؤسسات الاقتصادية، بالمؤسسات الاجتماعية ولهذا علينا أن نصلح الدولة حتى، كما قلت نجيء بتوزيع جديد للأدوار ما بين الدولة المركزية والمجمعات المحلية والفضاءات الأخرى حتى تصبح الدولة هي دولة الضبط وهي الدولة التي تسهر على التوازنات وهي الدولة التي تسترجع نبها وكرامتها وسيادتها. ولكن لماذا نقوم بهذه الاستراتيجية؟ علينا بسن أدوات لتفعيل هذه السياسة وعلينا أن نخرج بروافد لدفع هذه السياسة ولهذا فقد جاء في هذا القانون أنه من الواجب علينا أن نخرج بما يسمى بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لننتقل بسرعة من التخطيط القطاعي إلى التخطيط الاستراتيجي أي التخطيط الإقليمي وهذا المخطط الوطني يحدد إطار الإنسجام ويكون إطارا مرجعيا بالنسبة لكل الفاعلين على المستوى الوطني، هو يضبط السدود التي لا بد أن ننجزها في العشرية المقبلة ويضبط أيضا التحولات المائية من منطقة إلى منطقة، من إقليم إلى إقليم، من الشمال إلى الجنوب وهو أيضا يرسم الخريطة للهياكل الأساسية لهذه البلاد، مثلا طريق السيارة في الهضاب، في التل التسكيك، أي السكة الحديدية، خريطة المطارات والموانئ، خريطة الجامعات، المدارس الكبرى وخريطة أيضا للاستثمارات والإصلاحات الفلاحية الأساسية، هذه الخريطة المنظمة التي تكون كمرجع لكل الفاعلين، تأمر بالأحكام والترتيبات التي من الواجب علينا أن نحافظ عليها. وهذا المخطط الوطني أيضا يعلن

للمواطنين، جبائية، عقارية، اقتصادية، مالية، للتوجيه طوعا للمواطنين إلى هذه الفضاءات. سيدي الرئيس، الجزائر ليست بجزيرة، الفضاء المغربي هو الفضاء الحقيقي بالنسبة لبلادنا، فهو يحتضن الآن 75 مليون مواطن أي عشر سكان إفريقيا والعلاقات والمبادلات التجارية ما بين بلدان المغرب لا تفوق 1%!

ولقد قلت في تدخلتي في هذه الصبيحة إن الإقليم الجذاب هو الذي لديه حظوظ في جلب واجتلاب الاستثمارات التي تبحث عن أحسن الفرص لكي تستمر فيها. نحن في منطقة فيها تنافس كبير ما بين المغرب وتونس والجزائر، وتنافس أيضا ما بين الجنوب والشمال المتوسطي، وإذا أردنا أن لا نتراجع إقتصاديا وأن ندخل في إقتصاد شبه صحراوي، علينا أن نفكر منذ الآن فصاعدا في البعد المغربي لإقليمنا، حتى نربط - من الآن فصاعدا بالتصور وفي إطار مخططات - الطرق وشبكاتنا، السكة الحديدية وتسكيكها وكل النشاطات الاقتصادية في إطار هذه النظرة المغربية. إن وضع وحالة وواقع هذا المجال، ما هو إلا منتج موروث منذ عقود وعقود، زادت حدة الاغترالات والإكراهات الناجمة عن الفترة الأخيرة، ولكن السؤال المطروح بجد سيدي الرئيس هو: هل وصل الإقليم إلى خط اللارجوع؟ أنا شخصا لا أظن وأنتم لا تظنون أجل، إنه من الصعب على المرء أن يوقف مجرى نهر أو يزيل تراكم زمن بمجرد وضع كومة من الحجر، ففي لحظات القلق والحيرة والارتياح تبرز حاجة الأمة أو الشعب إلى الالتفاف إلى مشروع كبير كاستعداد وتهيئة الإقليم التي تتطلب مشروعا مبنيا على مقروئية ومنظور ومقياتية مضبوطة، إن المستقبل لا يتوقع ولكن يحضر وتعدله العدة فهذا القانون سيدي الرئيس بكل بساطة جاء ليعطي من خلال أحكامه ضربة البداية لوضع حد لتفكيك وتشتيت المجال وإخراجه من الحضيض الذي آل إليه. أشكركم جزيل الشكر على كرم الإصغاء وصبركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإقليم. الدولة بعيدة - سيدي الرئيس - كل البعد عن التطلبات التقاربية والجوارية بالنسبة للمواطنين؛ البلدية صغيرة والولاية أصبحت محدودة ولهذا علينا أن نفكر في فضاءات جديدة لممارسات اقتصادية واجتماعية جديدة، ممارسات مبنية على التشاور لأنه كما قلت، الإقليم يتحرك وهو ذو دم ساخن كما يقال ويتحرك دوما، ولهذا علينا أن نرسم فضاءات جديدة لأن التجهيز (L'équipement) هو عامل من عوامل تجاوز الحدود الإدارية والسياسية ويقفز عليها ويرسم فضاءات جديدة ويتخطى الأطر التقليدية والإدارية ويرسم فضاءات جديدة، وهذه الفضاءات تستقطب السكان، المدن والهياكل وتنمو حول أحواض جديدة وتفرغ وتجرد التخطيط التقليدي من محتواه ومضمونه إذن علينا أن نستدعي ونعترف بهذه الفضاءات الجديدة، التي لا نعتبرها فضاءات إدارية ولا سياسية وليست فضاءات للحكم بل إنها فضاءات وجدت للتشاور، للتنسيق، للتصور المشترك ولمشاكل مشتركة، للإتيان بحلول مشتركة ما بين الولايات، هي فضاءات أيضا وجدت لبناء مستقبل مشترك لولايات متجانسة ومتجاورة ولها مشاكل مشتركة ولها حلول تضامنية مستقبلية. لقد تكلمت سيدي الرئيس عن مسألة إنتشار السكان وعلى التحفيز لإنتشار جديد من الشمال إلى الهضاب العليا أو الجنوب، لأن الإنسان لا يتوجه تلقائيا إلى تلك الفضاءات التي نريدها بل إنه يتوجه للفضاءات التي توجد بها جاذبية. ولهذا فإن كل الذكاء هو أن نحاول كيف نعكس تلقائيا وعفويا إعادة أشغال الإقليم حتى نحول هذا الفائض إلى الفضاءات التي نريد أن ننعشها أساسا، ولا بد أن نعطي شيئا من التمييز الإيجابي لهذه الفضاءات في السهوب، الهضاب العليا وفي الجنوب (Une discrimination positive) تمييز إيجابي لهذه الفضاءات وهذا يؤدي بي للكلام عن هذا الصندوق الذي يسن إنشائه هذا القانون والتحفيزات للفاعلين، للمستثمرين، للصانين،

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص هذا القانون، فليفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. تتشرف لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة بتقديم تقريرها التمهيدي عن نص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

– فبناء على قرار الإحالة من قبل السيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 29 أكتوبر 2001، لنص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وطبقاً لأحكام المواد 21، 27 و39 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

– وطبقاً لأحكام المواد 16، 23، 32، 33، 34، 37، 38، 41، إلى 45 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

عقدت لجنة التجهيز والتنمية المحلية سلسلة من الاجتماعات تحت رئاسة السيد محمد كمال ياحي رئيس اللجنة، خصصت لدراسة ومناقشة وإثراء مختلف جوانب هذا النص المحال عليها وذلك بحضور السادة أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم:

- | | |
|------------------------------|---------------|
| – باهي كورتل | نائباً للرئيس |
| – بشير طويل | مقرراً |
| – امحمد بوشورور المدعو مروان | عضواً |
| – عبد العزيز ثوري | عضواً |
| – الطيب ماتلو | عضواً |
| – محمد دراوي | عضواً |
| – عبد الناصر لحواسنية | عضواً |

– بوجمعة زلاطي
– محمد نوح أبيري
– أفلكان أفرواق
– أحمد آيت أحمد
واستضافت اللجنة لهذا الغرض ولتوسيع الاستشارة خبراء ورؤساء بلديات وإطارات في الميدان، كما استقبلت بتاريخ 4 نوفمبر 2001، السادة الوزراء:

– محمد شريف رحمان، وزير تهيئة الإقليم والبيئة،
– عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

ففيما يتعلق بعرض السيد ممثل الحكومة، وزير تهيئة الإقليم والبيئة
قدم السيد الوزير من خلال تدخله أمام أعضاء اللجنة عرضاً مفصلاً عن أهمية هذا النص والأسباب التي دعت إلى إعداده.

وقد أشار إلى الوضع الخطير الذي يشهده المحيط البيئي والفضاء الإقليمي. وفي معرض حديثه عن السياق التاريخي، أشار إلى استحالة تطبيق القانون المنظم للإقليم بالنظر إلى التحولات الكبرى التي عرفت الجزائر منذ سنة 1988، منها على وجه الخصوص انتهاء اقتصاد السوق والتعددية السياسية التي غيرت التصور حول مفهوم تهيئة الإقليم، من سياسة التوازن الجهوي إلى سياسة إقليمية شاملة في إطار الحكم الراشد تراعى فيها المستجدات وتدعم فيها مهمة الدولة المنظمة والمراقبة لتفادي الإنزلاقات المرتقبة.

وفي وصفه لحال الإقليم أوضح السيد الوزير، أن إقليمنا اليوم عليل، حيث يعاني اختلالات كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

– فالتربة تهدر بشكل كبير جداً وينجر عن ذلك تصحر بعض مناطقنا.

– بروز أزمة المياه (حيث إن معدل استهلاك المياه العالمي مقدر بـ 1000م³ سنوياً للفرد، بينما لا يتجاوز 383م³ في بلادنا)، ولا زال التهديد قائماً في هذا المجال.

– التوزيع العقلاني للموارد المائية بين الأسر والفلاحة والصناعة.

– تحديد خارطة التربية والصحية والرياضية والسياحية والمناطق الصناعية.

وفي شرحة لمحتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تشارك في إعداده كل مؤسسات الدولة، أوضح السيد الوزير أن هذا الأخير يتضمن الإجراءات الأساسية لتثمين كل الفضاءات على مدى 2020، ويصادق عليه البرلمان مع إمكانية التقييم والتحيين كل خمس (5) سنوات، وتتدخل الدولة في هذا المجال عن طريق إحداث مؤسسات تقوم بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتجنيد فيما بين الولايات.

وفي الأخير أكد السيد الوزير أن هذا القانون جاء ليرتكز على الرهانات الكبرى المستقبلية الواقعة على عاتق الهضاب العليا والجنوب، وتخفيف الضغط على المناطق الساحلية من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

وفيما يتعلق بانشغالات وأسئلة أعضاء اللجنة

حول النص

قد عبر عنها الأعضاء في مناقشتهم للنص أمام السيد الوزير وفق المحاور التالية:

– ملاحظة أسلوب مركزية إعداد سياسة التهيئة الإقليمية وتغيب المنتخبين في هذه العملية.

– مفارقة خضوع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لمصادقة البرلمان وإمكانية التحيين والتقييم عن طريق التنظيم، وتأثير ذلك على تنفيذ البرامج والمشاريع.

– غياب المخطط التوجيهي للغابات في هذا النص رغم أهمية هذا القطاع.

– كيف يمكن للمنتخب متابعة تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟

– لماذا خص النص المناطق الواجب ترقيتها بالتنظيم بخلاف المخططات الأخرى الخاضعة للتشريع؟

– هل لا تتناقض مهام المجلس الوطني لتهيئة الإقليم المزمع إحداثه بموجب هذا القانون مع

– تضخم عدد السكان وتمركزهم ساحليا. لهذه الأسباب اضطرت الدولة إلى التفكير في استراتيجية لاستقامة الإقليم وتصحيح المسار وفق مخطط وطني يرسم تهيئة الإقليم على المدى البعيد (آفاق 2020) في الجزائر. ويعد هذا القانون أداة تشريعية لتجسيد هذه الاستراتيجية بتحديد المؤسسات والتحفيزات والتخطيطات والسياسات وأدوات الردع. أما المبادئ التي يركز عليها فتتمحور حول تنمية متزنة لكل الفضاءات حسب الخصوصيات بهدف:

– ترقية الإنسان.

– ترقية الثروة الوطنية.

– ترقية الشغل.

– تساوي الحظوظ بين المواطنين.

– التوزيع المناسب لأسس التنمية عبر مناطق الوطن.

– ترقية المناطق الجبلية، السهوب، والهضاب العليا والجنوب.

– تدعيم المناطق الفلاحية وبالخصوص المناطق الهشة.

– التحكم في النمو العمراني والتمدين.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة الغير المتجددة لأنها ملك للأجيال القادمة.

كما يهدف هذا النص إلى تدعيم الوحدة الوطنية من خلال وضع سياسة إقليمية واضحة، وتعزيز السيادة والدفاع الوطني.

وتقود الدولة سياسة التهيئة الإقليمية بإشراك الجماعات المحلية والشركاء الاقتصاديين والمواطن، وتعتمد في ذلك على الأدوات التالية:

– التخطيط ووضع إستراتيجية (مخطط وطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يعد الإطار المرجعي لإنسجام السياسات).

– تحديد الفضاءات.

– المخططات التوجيهية.

– تحديد خارطة المنشآت القاعدية الاستراتيجية (الطرق، الجسور... إلى غير ذلك).

أحكام الدستور؟

– هل هناك تكفل بمخططات الوديان والأنهار؟
– كيف يمكن معالجة وضعية مناطق التوسع السياحي التي تعرضت لتضارب السياسات والإجراءات؟

– هل هناك سياسة وطنية للتكفل بالنسيج العمراني الفوضوي وآثاره على الصحة العمومية؟
– ما هي الإجراءات المرتقبة لتسوية النزاعات التي لها علاقة بالعقار والتي تؤثر على سياسة التهيئة العمرانية؟

– هل يمكن قانونا تصنيف المناطق الجنوبية المتضررة هيكليا بالجفاف والتعامل معها بهذا الحال؟

– كيف يمكن تفادي الأخطاء التي نجمت عن التقسيمات الإدارية السابقة (تمركز التنمية في مقر الإقليم وإغفال المناطق البعيدة)؟
فكان رد السيد الوزير كما يلي:

في رده عن مختلف انشغالات وأسئلة أعضاء اللجنة، طمأن السيد الوزير بخصوص دور المجالس المنتخبة في إعداد السياسة التوجيهية لتهيئة الإقليم إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى.

وعن أسلوب التقييم والتحيين الذي يخضع له المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فإن ذلك يتماشى وحركية الإقليم والتطورات التكنولوجية والاقتصادية بما يفرض كسر الجمود والتكيف مع المستجدات.

وأما الانشغال المطروح حول المخطط التوجيهي للوديان والأنهار، فإن ذلك متكفل به في التعديل المرتقب قريبا لقانون البيئة.

وبخصوص أوضاع مناطق التوسع السياحي، فإن التشريعات المبرمجة في الأفق والمتعلقة بتهيئة الساحل تخصص جانبا هاما لهذا الموضوع بهدف حماية الساحل والمناطق السياحية.

وعن السؤال المتعلق بالتصنيف القانوني للمناطق الجنوبية المتضررة بالجفاف وما يطرحه من تكفل الدولة، أكد السيد الوزير أن القانون المقترح يعالج ويخطط للأطر العامة والدائمة، بينما تعد الكوارث الطبيعية من الحالات

الطارئة التي تعالج في أطر أخرى.
وبخصوص اقتراحات أعضاء اللجنة المتعلقة بإحداث صندوق وطني لدعم واستصلاح المناطق الهشة وتدعيم صلاحيات هيئات التفتيش العمراني والبيئي المحلية وكذا المخاوف التي عبروا عنها، فإن السيد الوزير تقاسم هذه الأخيرة وأبدى استعداداه للمناقشة والتحاور حول كل ما من شأنه تطوير الأداء وتحقيق المصلحة الوطنية.

خلاصة القول

بعد الدراسة المعمقة للنص، ترى اللجنة بأن هذا القانون جاء ليتدارك الاختلالات الكبيرة التي ميزت الإقليم الوطني منذ الاستقلال وحالت دون تحقيق التنمية المتوازنة والانسجام الاجتماعي. لذلك بات لزاما إرساء استراتجية بعيدة المدى في مجال تهيئة الإقليم وتنميته وحمايته باعتباره ملكا للمجموعة الوطنية وعنصرا فاعلا في تحقيق تنمية مستدامة.

ذلكم هو سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة مضمون التقرير التمهيدي المعد من طرف لجنة التجهيز والتنمية والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المعروض عليكم للمناقشة والإثراء.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد المقرر وأذكركم بأن عدد المسجلين للتدخل هو أربعة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جبريط فليتفضل.

السيد محمد جبريط: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السيدات والسادة رجال الإعلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛ بداية أترحم

تزايد خطر النزعة الجهوية والروح العشائرية، هذا الخطر الذي أصبحت عاصمة البلاد عرضة له ويا للأسف وهو ما يدعو إلى إعادة التفكير في بناء عاصمة إدارية في وسط الهضاب العليا، طرقها مفتوحة، لا يمنع المواطن من دخولها والخروج منها. سيدي الرئيس، لو كان لي متسع من الوقت لأكدت على ماورد في هذا القانون وعليه، أرجو من السيد الوزير التفضل بقبول بعض الانشغالات:

أولاً: التأكيد على ضرورة التقييم الميداني للمنجزات السابقة في مجال التهيئة العمرانية عبر الوطن باعتبارها بدايات أو مقدمات لتهيئة الإقليم مما يستوجب التعهد باستمراريتها وصيانتها كالسد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية على سبيل المثال.

ثانياً: التأكيد على ربط مدن الجنوب بالسكة الحديدية ودعوة مستعمري إفريقيا ومستغلي ثرواتها سابقاً إلى المساهمة في مد خط السكة الحديدية العابر للصحراء، لربط شمال القارة بجنوبها.

ثالثاً: التأكيد على إنشاء مراكز حياة في الطريق الوطني رقم 1 وعلى حدود البلاد لاستقرار وتثبيت المواطنين الرحل وتنمية الجهة اجتماعياً واقتصادياً وتهيئة مجالات واسعة للسياحة عبر الجنوب.

رابعاً وأخيراً: تأكيد التحفظ على استهلاك المياه الغير المتجددة في سقي زراعة القمح والشعير بمناطق الجنوب. شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيدات والسادة على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد محمد جبريط وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عمر بويلفان فليتفضل.

السيد عمر بويلفان: شكرا. سيدي الرئيس المحترم، السيدان الوزيران الفاضلان، والوفد المرافق لهما، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الصحافيون والحضور.

عندما اطلعت على مواد هذا القانون ظهر لي الجمال، وما أجمل القانون ومواده التي تضبط

على أرواح ضحايا الكارثة الطبيعية وسوء التهيئة العمرانية وأدعو الله بالشفاء العاجل للمصابين بجروح وأقول بالمناسبة إن مشروع القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الموضوع للنقاش أمام مجلسنا الموقر، يعبر عن إرادة الدولة لسد هذا الفراغ القانوني وتفادي مثل هذه الأوضاع المزرية مستقبلاً ويعتبر صدوره عزاء ومواساة للمتضررين في الأنفس والأموال بالعاصمة وبالولايات الأخرى ويعطي الأمل للنفوس الحائرة التي قهرها اليأس وشلها الإحباط حيث ترى فيه إن شاء الله مخرجاً من أوضاعها المزرية في مجال التهيئة العمرانية.

سيدي الرئيس، إسمحوا بتقديم جزيل الشكر إلى السيد الوزير على عرضه القيم وإلى السادة أعضاء اللجنة المختصة على ما بذلوه من جهد لإعداد التقرير التمهيدي عن هذا القانون، قانون أتى بهذه الأبعاد الاستراتيجية وبهذا المستوى من الدقة والشمولية والتكامل والرؤى المستقبلية هو جدير بالتقدير والتنويه خلال المناقشة وبالتصفيق الحار عند تطبيقه والاستفادة منه، ويبقى تجسيده على الواقع سيدي الرئيس رهانا ومفخرة في آن واحد لأجيال ما بعد الاستقلال الوطني، أحفاد جيل ثورة التحرير الوطني المظفرة. سيدي الرئيس، يبدو أن قيم ومبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة لم يشر إليها مشروع القانون بصراحة كمرجعية تاريخية للأمة وأخشى أن تكون العولمة التي هي شرّاً لمفر منها قد بدأت عالميتها بإذابة الحضارات وباختزال تاريخ الشعوب وطمس معالمها واحتقار تراثها وتقاليدها. وعليه أرجو من سيادة الوزير توضيحاً في الشأن حول هذه النقطة المرتبطة بوجود الشعب الجزائري والذي لا يرضى عن غيرها بديلاً.

سيدي الرئيس، أشعر بالاعتزاز وبالاطمئنان لما ورد في مشروع هذا القانون من تشديدات للحفاظ على الوحدة الوطنية وتكثيف تهيئة الإقليم بما يخدم هذه الوحدة، أرضاً وشعباً، حاضراً ومستقبلاً، وفي الوقت ذاته يعتبر حاجزاً أمام

هو: أين الجهة التي تعطي التوجيهات وتمكن من الأدوات؟ بمعنى ما هي الجهة المكلفة بالتحديد بمتابعة تطبيق القانون؟

المادة الثانية: «تبادر الدولة وتدير السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم»، أعتقد أن كلمة «تبادر»، هذا من شأن المواطن ومن شأن بعض الهيئات أما الدولة فهي تعدّ وتدير. وبخصوص المادة الثانية، أيضا الفقرة الثالثة «يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها»، أسأل كيف يتم ذلك ونحن في عصر أصبحت الأمم تستعين بالخبراء والتقنيين وغيرهم فكيف للمواطن القيام بذلك؟

رأيت أيضا وأعتقد أنني أكون مصيبا أنه تم إغفال جزء كبير من الإقليم كما أعتقد أن مساحته تقدر بـ 7200 كلم²! إغفال الإقليم البحري كذلك مع الإشارة إلى الموانئ فقط، والإقليم البحري أعتقد أنه يبلغ 1200 كلم في الطول وما يقارب 6 كلم في العرض، إذن هو إقليم خاص بالجزائر طبقا لاتفاقية جمايكا لقانون البحار لسنة 1982 والتي انضمت إليها الجزائر، كنت أود أن يسري القانون حتى على المنطقة الاقتصادية الخالصة لأنها ليست إقليما سياديا ولكنها إقليم اقتصادي، ونطرح تساؤلا فيما إذا كانت الجزائر تفكر بوجود هذا القانون وهو طويل المدى إلى شراكة في إستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة؟ كما ألاحظ أن تنمية وتهيئة الإقليم البحري مهم جدا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السيادية. وأقدم ملاحظة عامة وهي أنني أرى أن القانون مملوء بالمخططات والتخطيط، وأخشى أن هذه الأخيرة سيجرى لها ما جرى للمخططات السابقة. شكرا سيدي الوزير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: أشكر السيد عمر بويلفان والكلمة الآن للسيد بوزيد بركاني فليتفضل.

السيد بوزيد بركاني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

شты مجالات الحياة فيما يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. والجميل في هذا القانون هو نظرتة المستقبلية البعيدة المدى ومرونته في التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، لكنه الشيء الذي جعلني أفكر مليا في كيفية تطبيق هذا القانون، لأنني رأيت أن هذا القانون يتفرع على كل الوزارات وكذا الولاية والهيئات المنتخبة والمؤسسات الوطنية التي لها علاقة بالإقليم. هذا كله، هذه التشعبات كلها تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القانون عمليا وعليه رأيت سيدي الوزير أن وزارتك في خضم هذا القانون تقوم بدور المنسق والمنبه والمرشد، لكن ليس بيدها سلطة تنفيذية فعالة تسمح بفرض القانون فإذن، هذا التشعب يجعل القانون ربما حبرا على ورق. وبخصوص الهيئات المنتخبة ومشاركتها، إذا كان قانون المناجم المصادق عليه في الدورة الربيعية الماضية يعطي مهمة قرارات الترخيص بالاستغلال لخلية بالوزارة المعنية مع استشارة الوالي (نقطة استفهام)، «استشارة» قد يؤخذ بها أو لا يؤخذ ودون علم الضابط القضائي والإداري على مستوى إقليمه وهو رئيس البلدية، فكيف يمكن لهذا الأخير أن يقرر بجانب مؤسسات الدولة الأخرى كما جاء في ردكم عن تساؤلات أعضاء اللجنة الموقرة.

سيدي الوزير، ما نعيشه اليوم في الميدان هو طرح مشكل كبير وصعوبة في الحصول على رخصة البناء، نظرا للمصالح المختصة المختلفة التي يفرض القانون أن تعطي موافقتها أو رفضها. فإذا أظيف إلى ذلك المصلحة المختصة بالإقليم وبعدها المصلحة المختصة بالبيئة، فكيف يمكن للمواطن البسيط في ظل هذه التشعبات كلها الحصول على رخصة البناء؟ وأعتقد أن كثرة المصالح المختصة عامل لتنمية البيروقراطية.

لدي ملاحظة أخرى سيدي الوزير فيما يخص المادة الأولى والتي تنص: «تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات» التساؤل المطروح

بسقي الأراضي ولاحظت أنه هناك - دون تعميم - فلاحين يستعملون المياه القذرة التي تسيل في الأودية لسقي المزارع. هذا مشكل أعتبره أساسيا لأنه ينجر عنه كذلك آثار سلبية على صحة المواطنين فلا أستطيع أن أقبل أكل البطاطا أو الطماطم المسقية بالمياه القذرة، هذا شيء غير مقبول ويجب أن يوضع إجراء خاص في هذا المجال وفي الأخير أتمنى أن انشغالاتي هذه ستؤخذ بعين الاعتبار وربما تكون توصيات لتحسين صورة الجزائر العاصمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بركاني والكلمة الآن للسيد رشيد عبيد فليفضل.

السيد رشيد عبيد: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، الحضور الكريم، تحية احترام وتقدير. في حقيقة الأمر أن السيد الوزير عند تقديمه لمشروع هذا القانون قد تطرق لكثير من الأشياء، كنت أود أن أطرحها لكنه لم يترك لنا المجال لذلك، ورغم هذا لازالت لدي بعض الملاحظات أود أن أدلي بها هنا، بالرغم من أنها قد ذكرت من طرف السيد الوزير ولكني أعيدها للتأكيد فقط.

أنا، أريد أن أتعرض إلى مشكل أساسي وهو مشكل تسيير المدن الكبرى. في الحقيقة كنت أشغل منصبا بالجماعات المحلية وشاركت في عدة ملتقيات ولقاءات وحضرت الكثير من المحاضرات كان يدور المحور الأساسي فيها حول هذا المشكل الهام والذي نعتبره أساسيا في بلادنا، ولكن وللأسف الشيء الذي سمعناه أو رأيناه وكان لدينا الأمل في أن يطبق لكنه لم يطبق هذا من جهة أولى.

ثانيا، إن وزارة التهيئة العمرانية سابقا والتي كان يترأسها السيد شريف رحمانى وقد عمل بها وهو مشكور على مجهوداته الكبيرة بحيث قام بإعداد دراسات وتقييمات حول وضعية الإقليم

أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، السادة والسيدات أعضاء الوفد المرافق لهما، زميلاتي، زملائي السلام عليكم.

في البداية أترحم على أرواح الكارثة التي ألمت بالجزائر العاصمة وأتمنى الشفاء العاجل لكل المتضررين من هذه الكارثة.

سيدي الوزير، أعرب لكم أولا عن ترحيبي بهذا القانون لأنه يعتبر الأول من نوعه في هذا المجال، مجال البيئة التي كانت تعتبر في بلادنا كشيء ثنائي ولا تعطى لها الأهمية القصوى وكنا حتى لا نتكلم عنها كثيرا. واليوم، أصبحت محل اهتمام كبير حيث أدرج وأنشئ هذا القانون وأنا أكرر ترحيبي به وكذلك أتمنى على الاهتمام الذي أعطي لهذا القانون الخاص بالبيئة بفضل الصناديق التي خصصت لتهيئة الإقليم والصندوق الخاص بالبيئة وإزالة التلوث. هذا يعطي دليلا بأن هناك ثقافة جديدة تدرج التهيئة والبيئة وإزالة التلوث كأداة خاصة للمساهمة في التطور الاقتصادي وتحسين ظروف المجتمع. تكلمتم سيدي الوزير عن البرنامج الخاص بالبيئة الوطنية وقتلتم إن هناك 400 صفحة حوله، وهنا لدي سؤال خاص بالجزائر العاصمة التي تمثل الواجهة الأساسية للبلاد، ما هي الإجراءات التي ينص عليها هذا البرنامج الخاص بالبيئة فيما يخص واد الحراش؟ وتعرفون أنه هناك سلبيات كثيرة تمس بصحة المواطنين ناتجة عن وجود هذا الواد، وكذلك مفرغة واد السمار والمشاكل الصحية التي تؤثر بنسبة كبيرة على المواطنين. إذا جئتم لدخول العاصمة فمن جهة يقابلك واد الحراش ومن جهة أخرى تقابلك مفرغة واد السمار! وهذا لا يعطي صورة إيجابية للعاصمة، وإذا أردت الذهاب إلى الشاطئ فإنك ستجد مركب رايس حميدو فحدث ولا حرج، فأريد أن أكون على علم إذا كان هناك إجراءات أو برنامج خاص لتفادي الأضرار المنجزة عن هذه المشاكل وخاصة في مجال الصحة. لدي ملاحظة خاصة

خانقة، لأنه وكمثال على ذلك مدينة العاصمة، لقد وضعنا أحزمة الأمن في الطرق السريعة في كل مكان، أحطنا العاصمة بالطرق السريعة، ومدينة العاصمة كعاصمة بقيت كما هي منذ عهد الاستعمار، بقيت ضيقة، فالذي يأتي من مدينة الشراقة والذي يأتي من مدينة الحراش أو من نادي الصنوبر أو من باب الواد يدخل في الحين للعاصمة ثم يقع الازدحام، سقط المطر ليلة واحدة فلم نجد حتى كيف نسعف الناس! أنا أقول أين ذهب العمل الجدي؟ لكي نهوي العاصمة ولكي نجعلها تتنفس، هناك دراسات تقول إنه لا بد من تهديم البنايات والأحياء القديمة ويجب أن نجد لها حلا، إما بتهديمها وتعويضها بمساحات خضراء أين تتنفس الناس أو نفتح بدلا منها طرقا.. إلخ، وإلا نشيدها كجيراننا مثل المغرب أو تونس ونرممها ونجعلها كمتاحف أو أسواق شعبية منظمة ولنجعلها جميلة. هناك مبادرات خاصة بالقصبة ولكنها ليست في المستوى ونفس الشيء بالنسبة لقسنطينة التي تعاني من مشكل انزلاق التربة ومشكل الحشر... إلخ. إذن هذا على مستوى قضية البناءات الفوضوية، قضية النقل، هذه قضايا أساسية وتبقى هناك مشاكل كبيرة في مدننا الكبرى فيما يتعلق بالأحياء الجديدة التي تبني دون وجود مرافق تكميلية نبني أحياء (Des cités dortoirs)، أنا عشت في مدينة - بعض الإخوان يعرفها - هي مدينة الخروب التي أصبحت (Une ville- dortoir)! بالنسبة لمدينة قسنطينة لماذا؟ لأنه لا يتواجد بها تخطيط بل فيها (Un parc) للسكن (O.P.G.I) بـ 10.000 سكن، فمدينة الخروب أصبحت كلها عمارات! فليس بها دار للشباب إلا تلك القديمة ولا وجود لملاعب إذ إن الأمور لم تبدأ بالتحرك إلا مؤخرا، أما عدد السكان والشباب والأشياء المطروحة، فهناك مبادرات وأعمال في طريقها للتحرك ولكن الخروب لا تزال مدينة (Dortoir) وأنا أضربها كمثال لأنني عشت بها، أما المدن الأخرى فهي

بالجزائر ووضع أيضا كتابا عنونه «بالجزائر غدا» "L'ALGERIE DEMAIN" ووزعه على الإدارات المحلية، الولايات، البلديات... إلخ.. وقد كنت أعمل بالإدارة المحلية وقد تحصلت على نسخة منه وقد اطلعت عليه، وهو وثيقة هامة جدا، لكني أعيد وأقول كما قلت في النقاش الخاص بقانون المالية أن المشكل في التنفيذ، إن المشكل في التنفيذ! وأطرح سؤالا، نحن ما نزال حتى الآن نسمع بوثيقة وبمجلد آخر يحتوي على 400 صفحة بعنوان «بالجزائر على مدى 20 سنة»، وهذا جيد، إذن لدينا وثائق، وقمنا كذلك بدراسات وهناك بعض الوفود والكثير منها خرج إلى الخارج بهدف القيام بدراسات مقارنة بين مدن وتسييرها وأتت بمجموعة من الخلاصات والاستنتاجات.

فهل تبقى نراوح مكاننا محصورين في قضية الدراسات والتفكير ونقوم بإعداد مجلدات وتقارير تبقى في الأدراج؟! هذه ملاحظة أردت التأكيد عليها، فمتى ننطلق في الأشغال؟ لأن التفكير موجود والدراسات موجودة والآراء (الله يبارك) موجودة، والخبراء موجودون! هل هناك إمكانيات مالية اليوم أو بشرية تحول دون تطبيق هذه الدراسات أو دون تطبيق هذه الوثائق أو دون الشروع في تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير؟!

يا أخي، يقال إنه لا يوجد لدينا إمكانيات هذا من جهة، فلماذا نتكلم عن تسيير المدن الكبرى؟ لأن مدننا قد غزتها بناءات فوضوية فحدث ولا حرج، وهذا معلوم لدى الجميع ولم آت بشيء جديد، فقد مرت فترة أين تواجدت بناءات فوضوية كبيرة كان الناس فيها يبنون كما أرادوا، وتم البناء في الوديان وسبب المشكل الذي حدث في هذه الأيام الأخيرة بالعاصمة - وأنا أترحم على الأموات وأتمنى الشفاء لكل من هو لا يزال بالمستشفيات - من بين هذه الأسباب، فهناك بناءات فوضوية كثيرة في المدن وأصبحت هذه الأخيرة تعيش حركة نقل

الشريط السهبي أو المتواجدة في الهضاب العليا كولاية الجلفة والأغواط... إلخ، لكي نحمي بلادنا من التصحر ونخلق توازنا بين الشمال والجنوب لأن التصحر وصل شرق البلاد ووصل بالضبط إلى ولاية تبسة، وفي الوسط وصل إلى مدينة سور الغزلان وفي منطقة الغرب وصل إلى مدينة تيارت ولقد بدأت الأمور تصبح خطيرة وهذا ما عبر عنه السيد الوزير ونشكره عن هذا ونتمنى أن تنفذ هذه الأمور.

وهناك نقطة أخرى كنت أود التكلم عنها وقد سبقني السيد الوزير هي وضع تنظيم إداري جديد يراعي المناطق والجهات المتجانسة اجتماعيا واقتصاديا في إطار سياسة وطنية للإقليم. شكرا على حسن انتباهكم وأستسمحكم إن أطلت، شكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد رشيد عبيد، أظن أننا أنهينا، عفوا فالكلمة الآن للسيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء وإطارات الدولة المحترمة، المرافقة لها، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون.

بادئ ذي بدء أقدم شكري وتقديري الجزيل للجنة المختصة على الجهد المبذول من طرفها في تقريرها التمهيدي وعلى الانشغالات التي أبدتها. بدوري وددت أن أساهم مع زملائي في اللجنة - في هذا المجمع الكريم - بإضافة نقطة أو نقطتين اثنتين فقط.

النقطة الأولى وقد أشار إليها زميلي السيد عمر بويلفان فيما يخص الإقليم.

سيدي الوزير، الإقليم هو عبارة عن حيز جغرافي تسكنه جماعة بشرية وتمارس عليه السيادة، وبالتالي، فمن عناصر الإقليم أن يحتوي على مجال اليااسة أي البر وعلى المجال المائي المتمثل في الأنهار الداخلية والوديان والخلجان

معروفة فلماذا لا نطبق كما يقال (Les couronnes) ونطور المدن الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حول المدينة الكبيرة؟ ونطور مدينة الخروب مثلا في قسنطينة وواد الزناتي، لكي نخفف على المدينة الكبيرة، ونطور في مدينة عنابة ومدينة قالمة ومدينة برحال وبلمهيدي وفي مدينة وهران نطور السيث مثلا وبلعباس وهذا كله لحماية المدينة الكبيرة لكي لا يدخلها كل الناس. فلا بد من تخطيط في هذا المجال وهذا إقتراحي الشخصي. إذن هناك مدن لديها مشكل الشبكات الخاصة بجلب المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة أو القذرة أو مياه الأمطار، هناك مشاكل كبيرة. لقد عشت في مكان أين يوجد (Le sous-dimensionnement) فترى حيا قنوات صرف مياهه القذرة ذات حجم معين ويوجد بجواره حي آخر لديه قنوات من نوع خاص وتجد القنوات غير ذات بعد موحد لأن الدراسات غير شاملة وتصب تلك المياه أيضا في قنوات كبيرة وتخرج خارج هذه الأخيرة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وهو شيء خطير!

هذا دون أن نتكلم عن (Les lotissements) الغير المهينة بحيث لها تاريخ قديم! أعتقد أنني قد أطلت عليكم وأرجو أن تسمحوا لي، وسوف أتكم وأعطي الآن بعض الاقتراحات بالنسبة لمشروع العاصمة، مثلا مشروع العاصمة في مدينة بوقزول، ولا أعلم إلى أين وصل، فأنا أتساءل عنه وقد تكلم الكثير عنه في وقت مضى لكن الآن أصبح يختفي ثم يظهر، ثم يختفي ثم يظهر، لأن الإدارات المتواجدة في العاصمة قد خنقتنا بحيث إنها موجودة في العاصمة جميعا، وكل الناس يأتون إليها وينقطعون عنها يومي الأحد والأربعاء عن المجيء لها لأنهم يعلمون أن هناك إزدحاما كثيفا، هذا ما يؤدي بهم إلى عدم جلب السيارات ولا أعرف إلى أين وصل هذا المشروع؟ ثاني قضية تكلم عنها السيد الوزير وأنا أؤكدها وهي مسألة تنمية المدن المتواجدة في

انشغال بودي إعادة النظر في كلمة «اتفاقية» الواردة في نص المادة 59 خاصة وأنها مرتبطة بنص المادة 60 والتي تنص على أن هذه الاتفاقيات تكون عن طريق التنظيم (par les decrets) وتكون هنا أمام إشكال كبير، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للدكتور بوجمعة صويلح، لقد جاءنا اسم لمتدخل آخر والكلمة الآن للسيد أحمد طرطار، تفضل.

السيد أحمد طرطار: شكرا سيدي الرئيس..

السيد الرئيس: عفوا، أطلب من الإخوان ألا يطلبوا الكلمة للتدخل بعد استنفاد قائمة المتدخلين وألا يبعثوا لنا بورقة في آخر لحظة فقائمة تسجيل المتدخلين مفتوحة 24 ساعة قبل عقد الجلسة فمن أراد تسجيل نفسه فيها فله ذلك، لأن ذلك يمنحني قدرة التحكم في تنظيم الوقت، تفضل.

السيد أحمد طرطار: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة تدخلني جاء نتيجة لمجموعة من التدخلات وقد استفزني زميلي رشيد عبيد، أكيد، أنه استفزني في التذكير بقضية فصل العاصمة السياسية عن العاصمة الاقتصادية، في الحقيقة فإن هذا المشروع قد عرض في الكثير من المرات من طرف السيد الوزير، لكن وللأسف كل ما يطفو على السطح يعاد دثره نهائيا، ولا أدري لماذا؟ نحن نود باعتبارنا إدارات دولة وموجودين أمام هيئات عليا، إذا كان هناك ضغوط خارجة عن إرادة الحكومة أن نعرفها على الأقل لكي لا نبقي نلح أنه في يوم ما ستكون إمكانية فصل هذه العاصمة الاقتصادية التي اختنقت كثيرا وبالتالي إخراج كل ما هو سياسي وإداري خارج إطارها. ربما وباعتبارنا جيلا جديدا كنا نرحب كثيرا ببعث المدينة الجديدة أي مدينة بوقزول وربما إعطائها إمكانية التوسع لتصبح عاصمة اقتصادية، فنيجيريا البلد الأقرب منا والأنقص منا قد أحدثت

والضاحض وعلى المجال الجوي وهي طبقات الجو وما وراء الجو أي الفضاء الكوني. هذا كله يدخل في إطار سيادة الدولة على إقليمها وعلى الملكية الإقليمية للدولة. أنا جد شكور للتدخل الذي طرحه علينا سيادة الوزير في كونه عالج نقطة أساسية هامة تتعلق بتهيئة الإقليم وهذه تهيئة داخلية، إنه برنامج طموح مدته 20 سنة ونتمنى من الله أن يقدرنا على إنجازه وأن يكون ساريا حسب الخطوات وحسب الجهد المتداول اليوم.

باعتبارنا سيدي الوزير قد فسحنا طريقا للشراكة في مجال الإقليم وهذا المشروع قد خصص للشراكة مادتين اثنتين، المادة 59 والمادة 60، والشراكة المتداولة في تهيئة الإقليم هنا قد تنشئ حقوقا وتنشئ التزامات للدولة، هذه الحقوق التي نسميها بالارتفاقات الإيجابية والسلبية. الارتفاقات الإيجابية، نجد الشراكة هنا جيدة خاصة إذا تمت إقامة منشأة على شاطئ نهر أو على شواطئ وديان أو غير ذلك أو مصب مائي إلا أنه يجب أن نضبطها بـ (Des clauses) التي تجعلني أنظر لها على أساس أنها عقد من عقود التجارة الدولية (Des contrats internationaux) وليست عبارة عن اتفاقيات (Des conventions internationales). لقد جاءت المادة صراحة بكلمة (Convention) وهذه الكلمة دستوريا تجعل التشريع الوطني أقل درجة أمام الاتفاقية الدولية، فعندما نفسح الشراكة بهذا المنوال في إطار شراكة ثنائية وتظهر الدولة كطرف شريك مع دولة أجنبية، فهنا نصبح أمام اتفاقية دولية، فالقوانين الوطنية تصبح كلها أقل درجة وأقل سموا أمام الاتفاقية الدولية وفي حالة النزاعات والخلافات، هل نرجع للقضاء الوطني أم نرجع لمحاكم التحكيم الدولية؟

نذهب لمحكمة العدل الدولية المتواجدة بمدينة لاهاي؟ لأجل هذا نجد أن كلمة اتفاقية جد هامة خاصة عندما وردت في نص المادة 59 وأظن أنها غير مقصودة، وكتحفظ، وملاحظة أو

بذله على كل حال، وأريد أن أقول له: ما مدى تنفيذه لتصوراته وهو وال لولاية العاصمة؟ شكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد أحمد طرطار، وأدعو السيد الوزير إن كان يريد أن يأخذ الكلمة في نهاية هذا النقاش أن يفضل.

السيد ممثل الحكومة: باختصار سيدي الرئيس..

السيد الرئيس: باختصار شديد..

السيد ممثل الحكومة: نعم، شديد. أولاً سيدي الرئيس، أود أن ألفت نظر الإخوة إلى أن هذا القانون هو قانون تهيئة الإقليم وليس قانون العمران بحيث يعطي سياسات واستراتيجيات وتصورا بالنسبة لتهيئة الإقليم والتراب والمجال، وليس قانونا للعمران الذي يحدد كيفية إعطاء رخص البناء وكيفية تحديد الفضاءات للمساحات الخضراء والمساحات التي تبني أو لا تبني إلى غير ذلك. إذن هذا القانون في مستوى أعلى وليس ذلك من الناحية القانونية ولكن من الناحية الإقليمية لأنه لا يتوخى إلى المشاكل الموجودة ما بين الولايات أو على المستوى الوطني أو الإقليمي.

فيما يخص تدخل السيد محمد جبريط قال إن هذا القانون غير مستوحى من مبادئ أول نوفمبر، بل بالعكس أظن أنه ولأول مرة هذا القانون وبالأخص المادة الخامسة منه تقر وهي جديدة بالذكر إذ تنص أن: «تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في إرساء دعائم الوحدة الوطنية» - هذا من المبادئ الأساسية - وتدمج بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم، هذه كلها مبادئ أول نوفمبر الأساسية، وأكثر من هذا «يهدف هذا القانون إلى تساوي الحظوظ

عاصمة جديدة - والحمد لله -، وهي سارية.. فإذا كانت الجزائر لا تحوز على إمكانيات، أقول وأنا أظن أنها ليست بقضية الإمكانيات، ربما هي قضية دراسات أخرى، والله أتمنى من الحكومة بكل روية وبكل اتزان وبكل روح عقلانية مرحلة، أن تجيبنا لتقول: (الله غالب) توجد ضغوط تفوقنا لا نستطيع مقاومتها وربما هي ضغوط سياسية أو اجتماعية أو ربما، فنتمنى من السيد الوزير أن يعطينا تفصيلا في هذا الأمر.

الشيء الثاني الذي استفزني أيضا أنه وأنا أقرأ بعض الوثائق الخاصة بالدول المجاورة، الدول المغاربية وجدت أن في دولة تونس في كل جزء يخصص للعمران إلا وتتاح نسبة 30% للمساحات الخضراء.

أما جميع المساحات الخضراء المتواجدة ببلادنا مع الأسف الشديد فإنها تستغل باسم الاستثمار وأنا مسؤول عن كلامي هذا وأعطيكم مثلا عن مدينتي التي أعيش بها وهي تبسة أنه باسم الاستثمار وفي السنوات الممتدة منذ سنة 1994 إلى الآن، وصل الناس إلى أن حائط المتوسط يبني للاستثمار!! يعني المساحة والحيز البسيط المخصص لخروج التلاميذ بين حائط المؤسسة وبين الطريق يشغل للاستثمار!! هذا موجود وهناك عينات أخرى كثيرة، فإذا أخذت مدينة تبسة كمثال فلأنها للأسف الشديد ممتدة لكثير من المدن.

الشيء الثالث، وأنا أقول أن نقاشي مستنبط من نقاشات القاعة، سيدي الوزير نعيش الآن كارثة طبيعية ولا يمكن أن نغالي لنقول إنه لا يمكن وقوع مثل هذه الكارثة الطبيعية، فيمكن أن تقع لأرقى البلدان، أمريكا مثلا أحيانا تقع فيها كارثة أعاصير ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا خاصة أنها كارثة الأمطار ولا تستطيع أن تسيطر عليها ونحن لسنا بصدد التحدث عن عدم السيطرة، لكنني أريد سؤال السيد الوزير بما أنه كان محافظا لمحافظة الجزائر الكبرى وهو مختص في مجال تهيئة الإقليم وهو مشكور على المجهود الذي

والحصى والرمل، بل كلنا يعرف أن للإقليم قيمة، في هولندا، في إسرائيل، في هونغ كونغ، ماليزيا، اليابان، للأراضي قيمة اقتصادية ولها ثمن عال وهي بضاعة من البضائع الاقتصادية ولهذا فلا بد أن نثمن هذا المورد ونعطيه كل البعد الثقافي والحضاري وأيضا الاقتصادي لأن له ثمنا، وفي بلدان أخرى نجد أن هناك غزوا لهذه الأراضي على حساب البحر وعلى حساب المحيطات وعلى حساب كل ما هو يعاكس طبيعة الإنسان. إذن علينا أن نثمن في إطار غرس هذه الثقافة في قلب كل مواطن، ومسؤول وفاعل، لأن للإقليم قيمة اقتصادية، له قيمة ثقافية، حضارية وعلينا أيضا أن نستغل هذا الإقليم الوطني باعتبار أن له مرجعا اقتصاديا وثنما حضاريا وثقافيا ويريد هذا القانون إعطاء ضربة بدئية لتوسيع هذا المفهوم على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي. تقدم السيد عمر بويلفان وتساءل عن حال البحر المتوسط؟ أظن أن هناك قانونا ينص على الحفاظ وتثمين الساحل، وهو الآن على طاولة المجلس الشعبي الوطني وسيقدم في الأيام المقبلة إلى لجنتنا الموقرة وسيتطرق إلى قضية الساحل والمياه والممتلكات البحرية.

فيما يخص تدخل السيد بوزيد بركاني وبسرعة فإنه قد طرح قضية واد السمار التي تكلمنا عنها البارحة في قانون النفايات، إذن لا صلة لها بهذا القانون وليست مفرغة واد السمار التي تثير الإشكال لأنه هناك ألف ومائة واد سمار على المستوى الوطني! فيه 5 آلاف طن من النفايات توضع وتلغى وترمى بصفة غير عقلانية وغير مضبوطة على المستوى الوطني، إذن علينا أن نعالج هذه القضية على المستوى الوطني. فيما يخص كذلك قضية واد الحراش، على سبيل المثال وللإخوة علم بذلك وللسيد بلعياط أيضا فيه 14 حوضا ملوثا فلا نجد واد الحراش فقط أو واد السمار بل هناك شلف ولميجردة وواد الحمير، السباغوا وليزييسار وهناك.. وهناك.. فالأودية كلها ملوثة الآن وتعاني من نفس

في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين»، هذا من بين الأهداف الأساسية، الأول لتصريح أول نوفمبر، «الحث على التوزيع الموازي بين المناطق والإقليم»، فإنه من باب الإنصاف والعدالة الاجتماعية والإقليمية.

«دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وهي هشة».

إذن هذه مبادئ سخية انطلقت واستلهمت من مبادئ أول نوفمبر 1954م. وبالنسبة لتدخل السيد عمر بويلفان، السؤال الذي طرحه كان واضحا بحيث قال إن هناك نظرة مستقبلية، ومرونة في الطرح إلى غير ذلك، كما قال إن هذا القانون يشعب ويفرع المسؤوليات فكيف لوزارة تهيئة الإقليم أن تقوم بتنسيق كل هذه العمليات؟ أظن أن هذا التنسيق لا يأتي من طرف الوزير المعني بالأمر ولكنه يصدر من على مستوى رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، ولكن ولقد أجبت على السؤال بنفسك ياسيدي، فهذا القانون قد جاء ليضع أدوات للتنسيق وأطرا للعمل مثلا المخططات الوطنية، المخططات القطاعية، التوجيهية، الصندوق الوطني.

إذن لقد جاء ليعطي مرجعا أساسيا بالنسبة لكل الفاعلين على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي.

كما جاء أيضا باستراتيجية لأول مرة على عكس ما جاء في «الجزائر غدا»، التقرير الذي يعرفه جيدا السيد بلعياط، هذا التقرير الخاص بتهيئة الإقليم بالجزائر إلى غاية سنة 2020م قد صادق عليه مجلس الوزراء وأصبح هذا التقرير ولأول مرة رسميا ومرجعيا لكل الفاعلين وسنوزعه كما قلت في الأسابيع المقبلة على الإخوة أعضاء مجلس الأمة. إذن فيه استراتيجية مكتوبة، رسمية، فيه قانون مرجعي يحدد الأدوات والوسائل والمخططات وفيه أيضا أدوات كما قلت صندوق وحوافز مالية ولكن أين هي المشكلة؟ المشكلة هي في قضية ثقافة تهيئة الإقليم، لأن الكثير يعتبر أن الإقليم هو مجرد ركام من التراب

المشكلة. أما عن تدخل السيد رشيد عبيد فقد طرح بعض التساؤلات حول قضية المدن الكبرى. نعم، لا بد من تواجد سياسة خاصة بالمدينة وقد حضرنا قانونا لسياسة المدينة وسيقدم إن شاء الله في الأسابيع المقبلة ليحدد ما هي المدينة؟ ما هو المستوى الذي يصل إليه المدينة وتصبح بحجمها مدينة تعرف؟ وما هي السياسة التي لا بد أن تسن في هذه المدن؟ لأن سياسة المدينة هي سياسة أفقية لا تقتصر على مخطط بلدي بل لا بد من إلقاء نظرة والتوسع لغاية سنة 2010م ولسنة 2020م تنطلق من قضية البيئة باعتبارها عنصرا أساسيا ثم تمر إلى وضع شبكات النقل، الطاقة، المسافرين البضائع لآفاق بعيدة ومتوسطة المدى ثم تضع أيضا في لبها قضية التعمير والتمدين بالنسبة للمدينة لرسم اللامح والملاح لتطويرها في الآفاق المعروفة وكل هذه السياسات غير موجودة عند رؤساء البلديات، عند المسؤولين على مستوى المدن، لأنها سياسة أفقية تنتقل كما قلت من البيئة وتمر على قضية العمران ثم تلقي نفسها أمام تضامن الأحياء، ما بين الفئات والفضاءات في المدينة ثم قضية الأمن، لا بد أن تدرج لأنها تصبح أساسية، مدينة تقدر كثافة سكانها بـ 1 مليون أو 1.5 مليون أو من 1 مليون إلى 3 ملايين لا بد أن تطرح قضايا أمنية، إذن لا بد من تواجد سياسة أفقية على مستوى المدينة فلا وجود لها أساسا ولو في مهدها في معظم المدن الجزائرية، ولهذا فلا بد على كل مدينة أن تكتب وتحرر وترسم مجلدا ليكون مرجعا لكل الفاعلين الاقتصاديين، أي مخطط وتصميم بالنسبة لكل بلدية. هذا هو الأساس إذن لا بد من وجود قانون يجبر مسؤولي البلديات للخروج بسياسة بالنسبة للمدينة ولاحترام هذه السياسة وعلى كل الذين يتداولون على السلطة بعد الرئيس الأول والثاني والثالث أن ينجروا ويقوموا بتعميق هذا العمل خدمة للأجيال المقبلة وهذا يجزني للكلام حول مشروع «بوقزول»، فلقد انطلقنا بعد التفكير فيه منذ

الستينيات ثم أثري في السبعينيات ثم في الثمانينات، أما في التسعينات فلقد انطلقنا في الأشغال وكنت بطبيعة الحال وزيرا لتهيئة الإقليم، انطلقنا في المشروع وسجلناه، وكان الانطلاق في السكة الحديدية على طول الهضاب العليا، وفيه أيضا ما يسمى بالحزام الجنوبي الذي يصل توقرت وورقلة وغرداية والجلفة، انطلقنا في العمليات في إطار ما يسمى آنذاك بالأشغال العمومية، ولكن التداول على السلطة معروف، نجد هناك انفصامات، اختلالات، وفيه تفكير يعاكس ما جاء في تفكير الآخرين، هذا راجع لثقافة الدولة باعتبارها هشة في بلادنا، وخاصة التواصل والديمومة في العمل ضعيفة وضئيلة والوعي في هذا المستوى غير قوي لدينا، ولا أريد أن أذهب بكم إلى أكثر من هذا لأن هذه القضية تعرج بي إلى فتح نقاش يخص أزمة الدولة وأزمة الحكومة في العالم الثالث وأنا لا أريد أن أبحر في هذا، أشكركم سيدي الرئيس على إصغائكم وصبركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على كل هذه التوضيحات وخاصة الاختصار الشديد، وبهذا ننهي أشغال جلستنا وسيستأنف مجلسنا أعماله هذا المساء على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء بدلا من الساعة الثانية بعد الزوال وهذا يعود لتأخرنا صباح هذا اليوم في الافتتاح، كما سنسمح بذلك للإخوان في أن يكون لديهم متسع من الوقت.

وستكون المصادقة هذا المساء على نصين:
- نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

وأؤكد على وجوب حضور الإخوة، وأتمنى أن لا يغيبوا في الوقت المحدد لاستئناف الجلسة، لكي يتسم عملنا بجدية أكثر. أشكر السيدين

الوزيرين والوفد المرافق لهما، كما أشكر اللجنة المختصة، وأشكر الإخوة الأعضاء على ما ساهموا به في هذه الجلسة، أشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من منتصف النهار.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 28 رمضان 1422 هـ

الموافق 13 ديسمبر 2001م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587